خالـــد العثمانـــي

تطـــور المنظمـــات الدوليـــة

في العصور القديمة ـ عصبة الأمم ـ منظمة الأمم المتحدة
جامعـة الدول العربيـــة

الرسالة التي قدمت الى كلية الحقوق في الجامعة السورية
لنيل الاجازة في الحقوق ودبلوم في الحقوق العامـــة
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤

باشراف الدكتور عدنان العجلاني استاذ الحقوق الدولية
في كليـــة الحقـــوق

* * * * * * * *

ـ (منهــاج البحـــث) ـ

تطـــور العــلاقــات الدوليــة



الصفحـة

المصـــــــــادر

١ -	القانون الدولي العام	علـي ماهـــر
٢ -	موجز في الحقوق الدولية العامة	تأليف حنا ديفو - تعريب الدكتور سامي الميداني
٣ -	تاريخ اوربا الاقتصادي في القرن التاسع عشر	حسين كامل سليم
٤ -	نحو عالم جديد	الدكتور راشد البراوى
٥ -	الحضارة الاوربية في القرون الوسطى وعصر النهضة	فرد يناند شيفل - تعريب منير بعلبكي
٦ -	ما هي منظمة الامم المتحدة	ريمون بارين - تعريب حسن صعب
٧ -	الدول العربية في منظمة الامم المتحدة	شاكر الدبـــس
٨ -	الاهداف القومية والدولية لجامعة الدول العربية	برهان غزال وجميل الشقيري ومحمد عادل الزعيم

- - - -

اعتمدت في كتابة الفصل الخاص بمنظمة الامم المتحدة البيانات الصادرة عن مكتـب هيئة الامم المتحدة في القاهرة والمنشورات الصادرة حول هذا الموضوع عن مكتـــــب المعلومات الاميركي بدمشق .

اما الفصل الخاص بجامعة الدول العربية فقد اعتمدت البيانات الصادرة عـــــن الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهـرة .

* * *

لماذا نشب الصراع في عام ١٩١٤ ؟ ولماذا تجدد عام ١٩٣٩ ؟ ولمـــاذا اضطرب العالم في الفترة بين الحربين ؟ ... ولماذا يضطرب اليوم ؟

قد لا تكفي مؤلفات لبيان الاسباب المباشرة وغير المباشرة لهذه الاسئلة . ولكن قد يتضاءل هذا كله اذا نظرنا الى الموضوع على ضوء آخـر .

فمن البديهي ان الحروب الكبرى محاولة ترمي الى هدم نظام اجتماعي واقتصـادى لا يلائم روح العصر ...

فحروب " نابليون " كانت احتجاجا شديدا على بقاء عصر الاقطاع وترتب عليهـــا القضاء عليـه ...

والحربان اللتان شهدهما القرن الحالي ان هما الا مرحلة في ثورة عالمية بعيدة الغور ضد المثل التي سادت القرن التاسع عشر وهي الرأسمالية وسياسة الفردية .

ولعل اكبر خطأ وقع فيه ساسة الامم المنتصرة في الحربين الماضيتين اغفالهم شأن هذه الثورة ورغبتهم في عودة العالم الى ما كان عليه ، فاخفقوا ، وامتازت ســياسة الدول المنتصرة بالجمود وبذا سيمهدون السبيل لحرب أخرى ...

لقد قامت الثورة الفرنسية بنشر تعاليم جديدة ، والدعوة الى هدم انظمة عتيقـــة ، فعجزت الامم الاخرى عن ادراك هذا المغزى الحقيقي للثورة ، واشتبكت القارة الاوربيـة في حروب عنيفة طويلة . ولما اجتمع الساسة في مؤتمر " فينـا " كان همهم ارضـــاء اطماع ذاتية وتنفيذ اتفاقات سرية سابقة وتعديل الحدود ، واحلال الهدوء بالعـودة الى ما كان عليه الوضع قبل الثورة . وفي هذا استحالة لان غاية الحروب العظمى اكتساح ما كان قبل نشوبها من نظم لانها وليدة ثورة وفي الوقت نفسه تعمل على نجاح هذه الثورة .

وقبل عام ١٩١٤ اخذ الناس يشكون في " النظام الحر " ويعدونه من عوامـــل القلق في الداخل والخارج ، واخذت الطبقات تتساءل عن الفوارق بين بعضها البعض ، وبدأ الفرد العادى يشك في الفائدة التي عادت عليه من الحقوق السياسية التي كســـبها بعد صراع طويل ...

ثم جاءت الحرب فزادت هذه الروح الثورية قوة ، خاصة وان ثورة روسيا عام ١٩١٧ هدمت مثل القرن التاسع عشر في السياسة والاقتصاد والاجتماع .

ولكن بعد انتهاء الحرب ، اغفلت الدول المنتصرة شأن هذه الثورة ونذرهـــا وقاومتها على غير جدوى ...

وهكذا وقف العالم عند مفترق الطرق ولم يتهيأ له قادة يدركون روح العصر ...

ولكن المغزى الحقيقي لم يخف على احد ، فكثرت المشاكل واخذت كل دولة تحاول حلها بأساليبها الخاصة واصبح العالم يطالب بغير مثل القرن الماضي • وهنا قامت الفاشية والنازية وسرت العدوى الى امم كثيرة ، وهذه كلها تجارب أريد بها علاج نقص النظام الاقتصادى والاجتماعي واخذ البعض يمتدح هذه الاتجاهات ويتحدث عن فشل الديمقراطية التي لم تتهيأ لها الشعوب بعد •• !

ولكن الواقع يخالف هذا المظهر ، فالعالم يبغي الديمقراطية ، ولكنه يريدها على طراز جديد يتلاءم مع التطور الذى أحرزه •

لم يعد الفرد العادى يهتم كثيرا بان يعترف له بحق الانتخاب والمساواة الحقوقية امام القانون ، لان السياسة تلعب دورا ثانويا قليل الشأن في حياته العادية ، وهذه الحقوق السياسية التي يمن بها عليه صارت مهزلة تخدر بها اعصابه ، بينما النفوذ الفعلي في ايدى ارباب القوة الاقتصادية •

ان الفرد العادى يطالب بامور اخرى اعظم شأنا وهي الديمقراطية الاقتصادية والمساواة في الالتزامات والحق في العمل ، وفي ان يعيش الحياة اللائقة به •••

وهو يريد ان تتغلب ارادته على القوات الاقتصادية المنظمة التي يحتكرها القليلون •••

ان الفرد العادى يطالب بالاشتراكية •••

وبعد الحرب العالمية الأخيرة هل سار العالم في طريق الاشتراكية ؟••

يقول الاستاذ " كار " (١)

" ان الشبه عظيم بين نابليون وهتلر ، فالاول استغل طلب الحرية والحقوق السياسية المتساوية ، مما بشرت به الثورة الفرنسية ، والثاني عمل على الاستفادة مما أعلنته الافكار الاشتراكية الحديثة من المساواة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية المتساوية•••

" واعلن نابليون انه يعمل على عودة النظام والاستقرار وظن البعض انه يصفي الثورة الفرنسية • وصرح هتلر انه يسعى الى هدم الشيوعية وآمن كثيرون انه يقود حربا صليبية عليها •••

" ولكن نابليون ازال عروشا وقضى على الامبراطورية الرومانية المقدسة ، وحطم بقايا العهد الاقطاعي ونشر مبادىء الثورةالفرنسية ••• اما هتلر فقد اتم العمل الذى بدأه المفكرون الاشتراكيون في قلب نظام القرن التاسع عشر " الحر " بل انه نجح اكثر من " ماركس " و " لينين " في نشر قوى الثورة ومعاولها الهدامة في اوربا ••• "

---

(١) Carr : Conditions of peace

ان هزيمة هتلر الساحقة لن تعيد النظام " الحر " الرأسمالي الى سابق عهده ، كما ان هزيمة نابليون لم تؤد الى عودة النظام الاقطاعي ...

هذه هي الحقائق التي يجب ان نسترشد بها في اقامة عالم جديد والا هيأنـــا السبيل لاضطرابات وانقلابات وقضينا على عوامل الاستقرار .

ويبدو اننا سائرون نحو الاشتراكية طال الزمن ام قصر ... ويبدو ان الســاسـة قد تمكنوا من ادراك رغبات الشعوب ، وها هي المواثيق والهيئات تعمل على محاربــــة العوز والفاقة وتنادي بتوفير العمل والحياة اللائقة ... ولعلهم يوفقون الى تحقيق الآمال بطرق اساسية لا بأنصاف الحلول ...

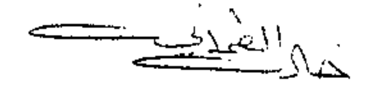
* * *

وفي هذه القصة الموجزة التي ذكرت فيها الخطوات التي خطتها الانسانية منـــذ اقدم العصور في سبيل تحقيق السلام وتنظيم العلاقات بين الدول ، وتنمية التعاون بين الشعوب في النواحي والميادين المختلفة .

يتضح لنا جليا اننا نسير نحو غاية سامية ، وان بدأ السير بطيئا ، وان اعترضت طريقنا الصعاب والعقبات ، لان هذا كله لا يخفي المغزى الحقيقي في اتجاه قافلـــــة البشرية ...

وهذا البطء ليس عيبا وانما هو دليل على عظم المهمة وبعد الشقة ، مما يحفزنا الى مواصلة الجهود ومتابعة العمل ما وسعنا الجهد واسراع الخطى ...

ولنثق اننا واصلون في يوم قريب الى غايتنا ...



xxxxxxxxxxx

(الفصـل الأول)

العلاقات الدولية حتى الحرب العالمية الاولى

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

حاول الناس منذ بدء الخليقة ان يقيموا قواعد علاقاتهم ببعضهم على اسس من الحـق . وكان الحق آنذاك جزءا من الدين .

وهذه الصبغة الدينية التي اصطبغ بها الحق ظلت زمنا طويلا عقبة كأداء تحول دون نشوء قانون عام يتساوى أمامه الجميع ، وامامنا مثل واضح على ذلك في روما ، حيث كانـوا يعتبرون الاجنبي عدوا لان دينه غير دينهم ، ولانه لم يكن يساهم في عبادات المدينة . (١)

ولم تكن تعرف للحرب قواعد انسانية او أدبية ، ولذلك كانت ويلاتها تتجاوز المقاتلـين لتصيب المسالمين من الناس .

ولو تركنا الحرب جانبا ، لوجدنا ان الاجنبي حتى في اوقات السلم لم يكن يستمتع بأى حق من الحقوق الشرعية ، فلا يؤذن له بعقد العقود مع مواطني المدينة ، ولا تعاطي عمل من الاعمال ، عدا عن ان اى خطأ يقترفه يجر عليه أقسى العقوبات .

ولا يجب ان يحملنا ذلك على الاعتقاد بان العلاقات بين المدن كانت مقطوعة - فالحـروب كثيرا ما دفعت المدن لعقد المعاهدات فيما بينها ، مشوبة بالروح الدينية وبرعاية آلهـــة المدينة - وكل معاهدة من هذا النوع كانت تعتبر عقدا بين آلهة المدينتين المرتبطتـين بها . لذلك ينظر الناس اليها نظرة القدسية ويحرصون على ان لا ينقضوها .

ولم تكن المعاهدات وحدها هي التي تضبط العلاقات بين المدن ، بل عرفت بالاضافـة اليها منذ اقدم الازمنة المحالفات الاتحادية التي تعقد تحت رعاية الآلهة .

لم تكن هذه الاتحادات تمنع نشوب الحرب بين المدن المنضمة اليها منعا باتا . فكثيرا ما وقعت الحروب بينها ولكن هذه الحروب ، بفضل الآلهة التي تحمي الاتحاد المعقـــود ، تجرى وفقا لسنن معلومة ، فاذا حان وقت الاعياد التقليدية ، مثلا ، اعلنت هدنة بالاتفـاق بين الجميع تتيح لاتباع الآلهة الاحتفال بعيدهم .

وهذه الاتحادات عرفتها القبائل العربية في ايام الجاهلية ، ففي الاشهر الحرم يحـرم سفك الدماء او الاقتتال ... وتعيش القبائل بما يشبه الهدنة . " ... ولقد حظيت بعض الاماكن المقدسة بشهرة خاصة ، فكانت القبائل المختلفة تحج الى عكاظ ، مثلا ، والى مكة ، من مطارح نائية . وكان السلام يخيم على الصحراء في الاعياد الدينية (المواسم) فيكف الناس عن القتال والحرب ... " (٢)

على ان الاتحادات التي تألفت بين المدن او القبائل لم تلبث ان اتجهت اتجاهـــا جديدا ...

ففي سنة ٤٨٠ قبل الميلاد تزعمت " اثينا " اتحادا كان من اهدافه تامين حراســـة البحار وتحرير المدن اليونانية التي ما تزال مستعبدة في آسيا وأقيم هذا الاتحاد على قاعدة تعتبر بدعة في العلاقات بين المدن حينذاك ، اعني قاعدة المساواة الظاهرة في الحقوق بين الاعضـاء المشتركين فيه . فكان لكل مدينة صوت واحد في مجلس الاتحاد مهما صغر حجمها او كبر ، ولم

---

(١) الحقوق الدولية الخاصة - الدكتور سامي الميداني .

(٢) تاريخ الشعوب الاسلامية - كارل بروكلمان - نبيه امين فارس - منير البعلبكي

بعضـــوف لأية واحدة منها بحق التدخل بالشؤون الداخلية للمدن الاخرى ٠

والبدعة الثانية الجديرة بالذكر ، هي انشاء بيت مال مشترك لاعضاء الاتحـــاد وتعيين فئة من القضاة امناء عليه ٠

وتكون بعد ذلك اتحاد آخر اتخذ اثينا له مقرا ٠ ثم زالت فكرة القبيلة والمدينـة وحلت محلها الروح الوطنية ، واصبح اليونانيون جميعا يشعرون ان الاتحاد هو افضـــل شكل من اشكال الحكم ، يؤمن لهم التضامن في الدفاع عن حضارة واحدة وعن مصالح مشـــتركة ضد اعدائهم في الخارج ٠

اما في ايطاليا فقد تكونت في القرن الثالث محالفات غرضها الصمود لسيطرة " رومـا " ، ولكن بعض المدن المتحالفة ضد " روما " كانت تضطر للتحالف معها تجاه عدو مشـــترك جديد ٠ وهذه المحالفات تستهدف تنسيق العمليات العسكرية وتوحيد القيادة ٠ ولم تـدم هذه المحالفات ، لان " روما " ما لبثت ان اشتدت وتغلبت على جميع منافسيها فـــي ايطاليا واصبحت السيدة المطلقة !

هذه هي الامثلة التي يسجلها التاريخ القديم ، لتنظيم العلاقات الدولية ، واما اذا نشدنا علاقات عالمية بالمعنى الصحيح فاننا لن نجد لها اثرا ، لان الشعور القومي الذى نشأ في اليونان وايطاليا كان بين قوم يتكلمون اللغة نفسها ويعبدون الآلهة نفسها ، اما فكـــرة اقامة اتحاد بين امم البحر المتوسط على اساس من الحرية والمساواة فلم يكن لها وجود في اى بلـــد من البلدان او اى عقل من العقول ٠

ولكن بظهور المسيحية قلبت هذه النظريات رأسا على عقب ، فانتشرت المبادىء الانسانية التي بشرت بها ، والتي لا تعرف الحدود ولا الاجناس ولا أى فرق من الفروق بين الامم والشعوب ، تلك المبادىء التي عبر عنها " بولس " الرسول بقوله : " لقد عمدتنا جميعا روح واحدة لنؤلف جسما واحدا ينتظم اليهود واليونانيين والعبيد والرجال الاحرار ٠ "

وهكذا زال تعدد الآلهة ، وحل محله مذهب انساني جديد وحد اتجاهات الفكـــر في الامم المسيحية ٠٠٠ واستمرت الحقوق قائمة على قواعد الدين ٠

وجاء الاسلام بمبادئه الانسانية السامية التي تدعو الى الرحمة والعطف والتوافق في السلم والحرب ، والتي يظهرها لنا خليفة الرسول ابا بكر الصديق في خطبته بجيش اسامة الذاهـــب الى بلاد " قضاعة " ٠٠ تلك الخطبة التي جمعت آداب الحرب كلها واظهرت الروح الانسانية في اجلى مظاهرها ٠ والتي منها قوله : " ايها الناس اوصيكم بعشر فاحفظوها عني : لا تخونوا ، ولا تغلوا ، ولا تغدروا ، ولا تمثلوا ، ولا تقتلوا طفلا صغيرا ، ولا شيخا كبيرا ، ولا امرأة ، ولا تعقروا نخلا ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيرا الا لمأكل ، وسوف تمرون باقوام قد فرغوا انفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا انفسهم له ٠٠٠ الخ "

وعالمية المسيحية وانسانية الاسلام هيأت السبيل لمؤسسات ومحالفات انبثق عنها الكثير من نظرياتنا الحقوقية الحديثة ،

وبرز اثر المبادىء المسيحية واضحا منذ نهاية القرن العاشر في تنظيم قوانين الحرب والتخفيف من ويلاتها ، اذ ان احلاف الملوك في فرانسه كانوا يشتبكون في معارك طاحنه لم تكن الاسـر المالكة ذات السلطان الاسمي الرمزى تستطيع ايقاف رحاها وكان يعذب فيها اهل المدن ويهلك زرعهم وحرثهم ، فكانت الكنيسة الكاثوليكية الملاذ الوحيد للمستضعفين من الناس ، الذين لا حول لهم ولا قوة ، تتدخل لدفع الضرر عنهم ، وتضعهم تحت حمايتها ٠

وتتجلى نتائج تدخل الكنيسة في ابرز صورها فيما سمي " السلم الالهي " و " الهدنة الالهية " .
اما " السلم الالهي " فكان نوعا من الحماية لرجال الدين ، والرهبان والراهبات والفلاحين العزل والمسافرين والتجار ، والنساء ، والاطفال ، والشيوخ ، والكنائس ، والمقابر ، واملاك رجال الدين ، وماشية الحرث ، والطواحين ... فكان " السلم الالهي " يقي كل هؤلاء الاشخاص وهذه الاشياء شرور الحرب ويحرم تحريما باتا اصابتها بسوء ما ، ويعتبر مثل هذه الاصابة خطيئة يعاقب مقترفها باشد عقوبة عرفت في ذلك الحين وهي النفي من الجماعة المسيحية والحرمان .

اما " الهدنة الالهية " ، فكانت تقضي بتخصيص بضع فترات وبعض ايام في السنة تحرم فيها الحرب تحريما قاطعا ، وتكون عقوبة الذى لا يحترمها كعقوبة مخالف " السلم الالهي " فكانت عقوبتها هذه ، الكبيرة ، من الاسباب الرئيسية المباشرة في القضاء على الحروب وتخفيف ويلاتها ، يساعد في ذلك التحديد الزمني الذى الزم به من يريد الحرب ، وقد بلغت عنايتهم بهذا التحديد ان المدة التي يتاح فيها الحرب - كما قدرها البعض - لم تكن تتجاوز التسعين يوما .

بذلك اصبح امام رجال الاقطاع فترات من السلام الاجبارى تضطرهم للتفكير بعواقب القتال المريعة ، وتحمل اشد المغالين منهم على نشدان الصلح والتوافق .

ولما اشتد ساعد الملكية في فرانسه في القرن الثالث عشر ، استطاعت ان تفرض على المتقاتلين من زعماء الاقطاع عهدين يلتزمون بهما قبل الشروع في القتال .

اما العهد الاول فيقضي بان يتواعد الخصمان قبل خوض الحرب بان لا يستعملا حيال بعضهما الشدة والعنف .

والعهد الثاني يلزمهما ان يراعيا مدة اربعين يوما قبل اعلان الحرب والاشتباك في المعارك .

وقد ايدت الكنيسة هذين العهدين تأييدا شرعيا ونصب الملك نفسه قيما على تنفيذهما . ونشأ في ذلك الحين - جماعات سلاميه " على صورة فرق متطوعة تألفت من النبلاء ومن البورجوازيين والفلاحين وغيرهم من ابناء الشعب واخذت تسهر على تنفيذ هذين العهدين .

ولربما قوبل الحديث عن مثل هذه القوانين التي سنت للحرب ، والعقوبات التي وضعت لها ، بالهزء في وقتنا الحاضر ، الا انه لا بد من النظر اليها بعقلية الزمن الذى وضعت فيه ، وحينئذ يمكن تقدير الاثر الفعال الذى كان لها في تخفيف ويلات الحروب التي زرعت الخراب في انحاء فرانسه ، وعندها يتبين الانسان ان كثيرا من التعاليم التي حوتها انصبت فيما بعد في ميثاق عصبة الامم ، وميثاق منظمة الامم المتحدة .

ولكن هذه القوانين ان نجحت في وقف الحروب بين ابناء الامة الواحدة - أى في الميادين الداخلية - الا انها لم تكن تنفع للحيلولة دون وقوعها بين ابناء الامم المختلفة - اى في الميدان الدولي .

وهنا ايضا ظهر الدور الذى لعبته الكنيسة في مصلحة السلام الانساني ، اذ ان كثيرا من ملوك اوربا كانوا تابعين للبابا ، والذين ظلوا مستقلين عنه ارتبطوا معه بحكم عقيدتهم الدينية بمعاهدات هيأت له ان يكون " الحكم " في الخلافات الناشبة بينهم . وبمثل هذا التدخل التحكيمي استطاع البابوات في كثير من الظروف ان يحولوا دون نشوب الحرب .

وعرفت في اوربا في ذلك العصر نفسه ، معاهدات عقدت بين الدول وتضمنت مواد تنص على تأليف هيئات تحكيمية من بعض المشرعين والقضاة ورجال الدين والاعيان ، يرجع اليها في حالة الاختلاف على تفسير المعاهدة ، وتكون احكامها الزامية ، ويعتبر الذى لا يتقبلها

ولا يتقيد بها ، ويلجأ الى الحرب ، خارجا على القانون •

وهذه ولا شك احدى المحاولات الاولية الممتازة لتسوية الخلافات بين الامم تسـوية سلامية وديـة •

ولكن اوربا ما لبثت ان نفضت يدها من هذه المؤسسات السلامية ، واجتاحتها في أواخر القرن السادس عشر موجه من الحروب الطاحنة ، اهمها الحرب الانكليزية - الفرنسية ، ثم الحروب الدينية التي نشأت عن ظهور البروتستنتيه وانقسام المسيحيه الى طائفتين تتنازعان بعنف وضراوه •

وفي غضون هذه الحروب الاليمة أخذت فكرة ايجاد " ضابطة دولية " - بوليس دولـي - تشق طريقها في الظلام وتتقدم بصمت في نفوس بعض المفكرين ، حتى وجدت تعبيرها العملـي في معاهدات " وستفاليا " •

جاءت معاهدات - وستفاليا - المعقودة عام ١٦٤٨ تحمل في نصوصها محاولات ايجابيـة للتنظيم الدولي ، اذ انها تضمنت المساواة الحقوقية والتضامن الفعلي بين الدول ، وانبثق عنهما مبادئ اصبحت فيما بعد من قواعد القانون الدولي الحديث • اهمها حقوق المحايدين وواجباتهم في حال الحرب البحريه ، وقواعد الحصار وتحريم التهريب اثناء الحرب وحق وضع اليد على البواخر ومحمولاتها ، والاعتراف بحقوق السفراء وامتيازاتهم •

ولا ريب ان هذه المبادئ تمثل اسمى ما كان يصبوا اليه العالم المتمدن من أمان سلاميـة في القرن السابع عشر • الا ان اوربا تحولت عنها خلال النصف الثاني من هذا القرن واوائل القرن الثامن عشر الى سياسة التوازن ، فارتدت جميع مبادئ الحق امام المصالح الآنيـة للدول التي كانت تتكتل فترة من الزمن ثم تختلف وتنفصل عن بعضها فترة اخرى • هذه السياسة التي كانت خاضعـة لاهواء الساسة الرجعيين والتي كانت الثورة الفرنسية رد الفعل العنيف المنتظر عنها •

وقبل ان نبحث الثورة الفرنسية واثرها في الحقوق الدولية لا بد لنا من الحديث عن السياسة الاوربية التي باشرها ملك فرنسه هنرى الرابع وحاول تنفيذها وزيره " سللي "

لقد اكثر المؤرخون الحديث عن سياسة هذا الملك ، وحاولوا الاهتداء فيما خلف من كتابات ورسائل الى اصول اولى لعصبة الامم او الى مشروع لتنظيم السلام العالمي تنظيما دائما والعمل على منع الحروب •

ولما وضع خنجر احد المتعصبين حدا لحياة هنرى الرابع ، وانزوى " سللي " اخذ الوزيـر المجرب ينظر الى حالةاوربا فيراها مجموعة من شعوب مليئة بالاحقاد والغيرة ووجد اسرة " هابسبورغ " خطرا على القارة بسبب اتساع املاكها ، فخرج على العالم بمشروع آبى له تواضعه الا ان ينسب الفضل فيه الى مولاه ، وان اثبت البحث الحديث خلاف ذلك •

والطابع العملي هو الصفة البارزة التي يتميز بها مشروع " سللي " ولا غرابة في ذلك فقد كان وزيرا حنكته التجارب وبنى سياسته على نشر السلام في فرنسه ، هذه السياسة التي اتاحت له توجيه عنايته الى رفع مستوى الزراعة وترقيتها وتشجيع ملكية الطبقة الوسطى وانماء التجارة •

يبدأ " سللي " بالاشارة الى الخطر الذى يهدد السلم الاوربي بسبب اتساع املاك " آل هابسبورغ " ويقترح أن يتنازل هؤلاء عن جانب من ممتلكاتهم ، وفي الوقت ذاته ينصح الحكومة ان تقلع عن الحروب وسياسة التوسع والاعتداء لان هذه السياسة كفيلـة بأثارة الحزازات والبغضاء •

ويبغي " سللي " استنكاره للحرب على انها تعود بالخسارة على كلا الغالب والمغلوب ، ويقول ان كافة الحروب التي اشتبكت فيها فرنسه سواء بقصد الاعتداء او لاغراض الدفاع لم تكن ابدا

من نتيجة سوى المشاق والالام ، وانه حتى في حالة النصر والفتوح لا يبقى بعد الصلـــــح سوى " الخراب والبؤس والنكبات والموت والفقر وبخاصة للشعوب التعسة التي يجب عليها ان تدفع بالآمها ثمنا لجنون امرائها وحكامها . " واذا كانت هذه عاقبة الحرب فخير لفرانسه ان تلجأ الى التحكيم فيما تراه حقا لها . ثم يقترح بعد ذلك انشاء جامعة من الشعوب المسيحية في القارة الاوربية ويكون لها مجلس للبحث في الخلافات التي قد تؤدى الى نشوب الحرب .

وهذا اقتراح يمتاز بالجرأة ويثير الكثير من الصعاب ، خاصة اذا علمنا ان " سللي " يرى ان يكتفي " آل هابسبورغ " بحكم الجنس الالماني فقط ، اى ان يقتصر ملكهم على المانيا والنمسا .

حبذ " سللي " في بادىء الامر الحرب لتحقيق هذا المشروع ، ويقال انه سعى لسحق النمسا واسبانيا ليتاح له بعد ذلك ان يؤلف من اوربا خمس عشرة ولاية تخضع لمجلس أعلى دولـــي يسهر على توطيد السلام بين الامم المسيحيه ، ولكنه عاد فغير موقفه واستحسن اتباع اسلوب الاقناع بأن يظهر امراء اوربا لاباطرة " هابسبورغ " أن نقص مساحة املاكهم لا يؤدى الى سلام اوربـــا وخير المسيحيه فحسب ، بل هو عمل يزيد في قوتهم ويعلي من شأنهم ويرفع من سمعتهم . (١)

وتجب الاشارة قبل ان نختم هذا الحديث الى الفقرة الاخيرة من اقتراح " سللي " التي يطالب فيها بحرية التجارة بين الدول المشتركة في الجامعة الاوربية التي يدعو اليها ، وان يشمل ذلـــك التجارة برا وبحرا . والذى دفعه الى ذلك احتكار اسبانيا لتجارة العالم الجديد مما عرضهــــا للاعتداء عليها من جانب فرانسه وانكلتره وهولنده . وقد بدأت فرانسه نفسها تتحدى هذا الاحتكار في عهد هنرى الرابع ... مما يدل على ان " سللي " ادرك في اوائل القرن السابع عشر اثر العامل الاقتصادى في قيام الحروب ، كما نعلم اليوم ، حيث يدعو قادة الامم الى ازالة الحواجز الجمركيــــة وهدمها كوسيلة لتسهيل التبادل التجارى وسبيل للتعاون والتقارب بين الامم والشعوب ...

- - -

لم تكن الثورة الفرنسية اقل دفعا للانسانية في طريق القانون الدولي من المسيحية والاســـلام اذ انها اضافت الى مبادئهما الانسانية التي تنادى بالمساواة بين الشعوب مبادىء جديدة تعـــزز هذا الاتجاه وتقوى من خطوه .

وحين نادت بحقوق الانسان وضعت تلك القاعدة السامية " يولد الناس احرارا ومتســـاوين في الحقوق . "

لقد كان شعار الثورة الحرية والاخاء والمساواة ... والفكرة السامية التي يقوم عليها هذا الشعار ، قيام عالم جديد تسوده الحرية وتعيش فيه الشعوب على قدم المساواة من حيث الحقـــوق والواجبات ، ويحس الناس فيه انهم اخوان برغم انتمائهم الى اجناس متباينة .

فالطابع الدولي اهم ما يسترعي نظر الباحث في احداث الثورة وآثارها ، ثم ان مذهبيتها الثورية اقامت بعض القواعد التي تعتبر الان دعائم مجتمعنا الحديث . من هذه القواعد حق الشـــعوب في تقرير مصيرها ، والمساواة بينها دونما تمييز في القوميه والجنس والدين ، وحرية الفكر ، وحريـــة الاجتماع ، والحكم بالعدل بين الجميع والغاء الامتيازات الطائفية .

ولما تطورت الاحوال في فرانسه اخذ زعماء الثورة يمدون ايديهم الى الشعوب المهضومة الحقوق ويدعونها الى الانتفاض على حكامها المستبدين والانضمام الى الشعب الفرنسي لتكوين جبهة متحـــدة وهيئة واحدة سداها الحرية ولحمتها القانون ... وجدت هذه الدعوة صدى قويا وتألفت الجمعيات في مختلف البلدان وطفق قادتها يعملون على الاتصال بالفرنسيين وقادتهم ، وهكذا بدأ اضطـراب دولي تجاهل الخلافات السياسية وتخطى الحدود الاقليمية واغفل الفوارق الجنسية واللغوية ...

---

(١) وهذه الفكرة بحد ذاتها سديدة ، فقد كان من اكبر عوامل الضعف والتفكك في الامبراطورية الرومانية المقدسة اشتمالها على اجناس متباينة وشعوب متفاوتة من حيث اللغة والدين والتقاليد .

ولقد رأينا قادة الممالك الاوربية من ملوك وساسه يقفون وقفة واحدة في وجه هذه المبادىء فرقا على انفسهم من الروح التحريريه التي نفختها في الشعوب • ولكن جيوش الجمهورية الظافرة استطاعت ان تبثها في كل مكان وان تدخلها في اعماق الطبقات الشعبية ، واصبحت هذه المبادىء القواعد الاولى للقانون الدولي •

لقد اوحت مبادىء الثورة الفرنسية الى الفيلسوف الالماني " عمانوئيل كانت " بمشروع للسلم الدائم ، تجاوز فيه الحدود التي رسمها القديس بطرس ، لتنظيم العلاقات الدولية وذهب فيه الى ابعد مما وصل اليه •

يذهب " كانت " الى ان الطبيعة وهبت الانسان العقل لانها تريد ان تثير فيه حرية الارادة ، اذ لم يخلق الانسان لتسيره الغريزة وحدها ، او تغذيه معلومات نشأت معه ولكنه " خلق كي يعمل كل شيء لنفسه وبنفسه " • غير ان الانسان مخلوق عرضة للخطأ ، اذ الى جانب قوة العقل والرغبة في التعاون نجد الغريزة الحيوانية النزاعة الى التملك والسيطرة •

" فكانت " كما فعل الفلاسفة الاغريق من قبل ، يتصور النفس البشرية ميدان صراع بين سلطان العقل وقوة الدوافع الشريرة ، ولكنه يرى الخير عن طريق هذا النزاع ، لان ما يشعر به الانسان من البأساء والفاقة يدفعه الى الحياة المدنية ويريه الحقيقة التي تهديه الى ان يدرك ان العدالة وحدها هي التي تهيء له المجال الطبيعي الذى تنمو فيه قواه ، واذا شئنا ان يكون لهذه الحقيقة اوسع مدى لزم ان يكون العدل عالميا في طابعه ومرماه •

ثم يقول " كانت " اذا وقفت كل دولة من الاخرى موقف الحرية غير المحدودة والمسؤولة ، فلن ينتج عن هذا غير العداوة وتبادل الشرور والنكبات • وهنا تدفع الطبيعة الناس بسوط الحرب واعباء التسلح الفادحة الى الاقلاع عن حياة الهمجية التي ينعدم فيها سلطان القانون ، فيؤسسوا " عصبة امم " وهي نظام تستطيع فيه الدول ، وحتى اقلها شأنا ، ان تتوقع الامن والسلامة ، لا بسبب قوتها او ايمانها بحقها بل عن طريق هذه العصبة التي تتحد فيها قوات الامم جميعا لتكوين قوة واحدة او ارادة مشتركة ، تصدر ما تشاء من اوامر وقرارات وفقا للقانون العام •

وهكذا يعتقد " كانت " ان الظروف التي ارغمت " الرجل الطبيعي " على الحياة المدنية وحياة المجتمع ذى القوانين ، هي نفسها التي ستحمل الشعوب على التماس هذه الحياة حيث الطمأنينة والسلامة في ظل دستور عام يخضع الكل لحكمه • الا ان الانسانية لن تصل الى هذه الغاية الا بعد ان تتعرض لتجارب قاسية من الالم والشقاء والحرب والدمار •

وما من شك ان هذا الرأى الذى يعد التعاون اساس الحياة الحقة ، انما يختلف عما نادى به الكثيرون من قيام عنصرى " تنازع البقاء " و " بقاء الاصلح " •

مما تقدم نرى ان "كانت " يقترح • " ان يؤسس القانون الدولي على اتحاد من الامم الحرة " وان لا تحترم اية معاهدة من معاهدات الصلح اذا حوت مادة سرية تنص على استئناف الحرب " • وان ينزع السلاح من الدول " بحيث تزول الجيوش الدائمة مع الزمن " لانها تنزل من قدر الانسان وتحط من كرامته ، واذا كان لا بد من الحرب بقصد الدفاع عن النفس والوطن فليكن ذلك عن طريق التطوع • وان تحدد وسائل القتال " فلا تبيح الدولة لنفسها اذا اشتبكت في حرب مع دولة اخرى اصطناع اساليب من القتال تجعل عودة الثقة الى النفوس بعد انتهاء الحرب مستحيلة • " " وأن يترك للشعوب حق تقرير مصيرها فلا تستطيع اية دولة ان تضع يدها على دولة اخرى عن طريق الوراثة او التبادل او الشراء او الهبة • "

واقترح " كانت " ايضا ، تحريم القروض الاجنبية لما تثيره من مشاكل •

وقضية القروض هذه مسألة دقيقة لان النظام الاقتصادي الحالي يرى في القروض ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في كثير من الحالات . ولكن لا يفوتنا ان نذكر ان تقديم القروض للشعوب الضعيفة قد يتخذ ذريعة للتدخل في شؤونها ثم السيطرة عليها ولو بالقوة كوسيلة لحماية هذه الاموال ، والتاريخ الملئ بالشواهد المماثلة يؤيد هذه النظرية ويعطي الفيلسوف الالماني بعض العذر في اقتراحه الانف الذكر .

ومن الامور التي تناولها " كانت " بالبحث اعتراف الشعوب لبعضها بحق الاستقلال " فلا يجوز لاية دولة ان تتدخل بالقوة في دستور او حكومة دولة اخرى " .

واذا اريد ان تكون للمقررات التي تتخذها الدول الاخرى في الميدان الدولي فعالية حقيقية فالافضل ان يكون دستور جميع الدول جمهوريا [1] والا تعلن الحرب الا اذا حصلت الحكومة على الموافقة التامة من جانب المحكومين . ومع ذلك " فان كل دولة يجب ان تظل صاحبة الكلمة العليا في اختيار نظمها الداخلية . "

هذه خلاصة موجزة لاراء " كانت " وقد تتسم بطابع الغرابة بالقياس الى المعايير الخلقية التي كانت تسود العلاقات الدولية في القرن الثامن عشر . غير ان عنصر الغرابة يتضاءل اذا ذكرنا ان هذا القرن شاهد ذروة الثورة الفكرية التي نبتت اصولها في القرن السابع عشر ، وتميزت هذه الحركة المستنيرة بروح انسانية وطابع دولي . اذ كانت النغمة التي ضرب عليها علماء الاجتماع والفلاسفة ، ان الانسان حيوان اجتماعي ليس بالقياس الى جماعة صغيرة محدودة العدد بل بالنسبة الى الجنس البشري كله . وان الناس جميعا اخوة وان رضاء المجموع يجب ان يكون المسؤولية الملقاة على عاتق الكل بلا استثناء وفي هذا يقول هايز : " لم يشاهد العالم منذ عصر المسيحية الاول دعوة كهذه الى مبدأ الدولية ، واستنكارا للقومية الضيقة الحدود ، وحضا كهذا للناس كي يسموا على روابط الاخلاص المحلية ويصبحوا من مواطني عالم واحد ، تتجه جهودهم نحو تقدم الانسانية وسلامها "

لقد كان القرن الثامن عشر عصر العقل الذى اظهر سخافة سوء الظن الناجم عن الوطنية المحدودة النظرة ، وهو عهد سيادة القانون الطبيعي الذى بين لنا وحدة الجنس البشرى .

وفي هذا القرن بدأت الحملة الانسانية الكبرى لالغاء الرق . وافتتح البروتستانت جهودهم لتوحيد كافة اجناس العالم في ظل هيئة دينية واحدة ، وهي الحركة التبشيرية الواسعة النطاق التي وجدت ميادين وآفاق واسعة بين الشعوب الآسيوية والافريقية .

وقد امتازت كتابات الكثيرين من المفكرين بالنقد اللاذع والسخرية المريرة لفكرة القومية ، فقد كان المؤرخ " جيبون " يفخر انه اوربي اكثر منه انكليزي حتى تراءى له ان يكتب مؤلفه الضخم عن الدولة الجرمانية باللغة الفرنسية . وها نحن نستمع الى جان جاك روسو يقول : " كفى حديثا عن افرنسيين واسبان والمان وانكليز ، فانهم جميعا اوربيون لاغير . "

- - -

ولما كون " نابليون " الامبراطورية الفرنسية اراد هاان تؤلف بين المبادئ الملكية الديكتاتورية التي تمثلت في شخصه وبين المبادئ التحريرية التي نادت بها الثورة .

كان همه ان يقيم اتحادا اوربيا تشترك فيه جميع الدول الاوربية حتى عدوتاه النمسا وبروسيا على اساس المساواة بين الشعوب .

---

(١) لا بد ان تلاحظ ان " كانت " يستعمل كلمة جمهورية بالمفهوم الذى عرفت به في ذلك العصر والذى يراد منه في وقتنا الحاضر كلمة " ديمقراطية "

وكان من المنتظر ان تحتل فرانسه مركز السيادة والسيطرة في هذا الاتحاد فيكون وضعهـا فيه كما كان وضع الامبراطورية الرومانية في حوض البحرالابيض المتوسط ، وهذا من الدوافع التي حملت انكلتره على مقاومة هذا المشروع .

ففي عام ١٨١٥ عندما انجلت الغمه التي اثارها نابليون واضطر الى الاستسلام لاعدائه الذين نفوه الى جزيرة "سانت هيلانه " يندب مجده الضائع ويقضي بقية ايامه بين الصخور يحيط به الماء وتعلوه السماء... في ذلك المنفى السحيق حدثنا " نابليون " على لسان كاتم سره ورفيقـه ان الحروب التي قام بها كانت ذات مرمى سام وان خفي عن الجميع !.. كان يبغي ان يوجـد نوعا من التفاهم والتجانس بين شعوب اوربا التي تفرق بينها الحدود الوضعيه حتى يتسنى له خلـق اتحاد تدعمه وحدة القوانين والنظم والمبادين والاراء والمشاعر والمصالح . وعلى راس هذا الاتحـاد الاوربي وتحت رعاية امبراطورية نابليون " جمعية مركزية على نسق "الكونغرس" الاميركي تشـرف على الصالح العام للعائلة الاوربية . (1)

واذا كان حلم " نابليون " قد تبدد وامله قد تحطم فان الرجل لم يستسلم لليأس ، بل حدثنا ان الايام ستعمل على تحقيق حلمه ... او مشروعه .. وستدرك اوربا استحالة ايجاد اى ظل من التوازن والنظام الا اذا تكون مثل هذا الاتحاد .

هذه هي الاراء التي يقول " نابليون " انها كانت تجول في خاطره لما كان مسيطرا على معظم القارة الاوربية ، ولسنا نزعم انه محق في دعواه او انها نفثات رجل رأى الصرح الذى جاهد فـي تشييده ينهار ، فاراد ان يستميل عطف العالم ويكفر عما ارتكب نحو الشعوب ، بحجة ان ذلـك كان السبيل لانشاء عالم جديد ...

لقد عاش نابليون لغزا وقبل ان يغادر العالم خلف لغزا وتركتنا تفكر فيه عسى ان نهتـدى الى حقيقته ...

وفي عام ١٨١٥ ايضا ، عادت الوحدة التي قضت عليها الحركة البروتستنتيه الى صفوف ابناء الكنيسة وعقد اول اتفاق من اتفاقات المحالفة المقدسة بين روسيا الارثوذكسية والمانيا البروتستنتيه والنمسا الكاثوليكيه .

ولكن قبل ان نبحث المحالفة المقدسة يتحتم علينا الاشارة ولو بصورة موجزة الى معاهدة فينـا التي مهدت لعقد المحالفة المقدسة ، ومهما قيل في مؤتمر فينا المعقود عام ١٨١٥ والمعاهدة الناتجة عنه والموقعة في ٩ تموز ١٨١٥ فقد تلته فترة اربعين سنه لم تنشب فيها حرب عامة ، فهل حقق هذا المؤتمر الكبير الامال في انشاء عالم جديد ؟

في هذا يقول " فريدريك فون جنتز " : " كان الناس منوا انفسهم باصلاح شامل يتنـاول نظام اوربا السياسي ، وبضمانات تكفي استقرار السلام ، او بعبارة اخرى عودة العصر الذهبـي ، ولكن المؤتمر لم ينجح في شيء من هذا ، وكل ما تمخض عنه ارجاع الاحوال السابقة . واتفاقات بين الدول العظمى ذات اهمية ضئيلة بالنسبة الى التوازن والمحافظة على السلام في المستقبل، وتغييرات تعسفية تناولت املاك الدول الاقل شأنا ، ولم يقم المؤتمر بعمل من طبيعة اسمى ، او باجراء يراد به انشـاء نظام عام ، او تحقيق خير العالم مما يعوض البشرية عن الآمها الطويلة او يبعث في نفسها الطمأنينـة بصدد مستقبلها . وان بروتوكول المؤتمر يحمل طابع اتفاق مؤقت اكثر منه عمل يقدر له الدوام بضع قرون "

... هكذا حطمت نتيجة المؤتمر الامال واذا كان الناس قد توقعوا ان يسفر عن خلق عالم جديد

---

(1) " نابليون " - اميل لودفيغ

فقد كانوا جد مخطئين لان الساسة الذين اجتمعوا في فينا كانوا شديدي الايمان بثبات النظام القديم واستقراره ويرون انه يكفل اشباع مطالب المجتمع من ناحية القانون والحرية وان مهمتهم تنحصر في عودة النظام القديم كما كان !..

وليس لنا ان نلومهم لان الروح الجديدة التي ولدت في فرانسه اقترنت بالثورات والحـروب فاصبح شبح الثورة اشد ما يخيف الساسة ، ويرعب الملوك ..

ولكن " جنتز " نفسه يحدثنا ايضا " ان العدالة تقضي علينا ان نقول ان المعاهدة بشكلها الراهن لها ميزة لا سبيل الى انكارها ، ذلك انها اعدت العالم لبناء سياسي اكثر كمالا ، واذا قدر للدول ان تجتمع مرة اخرى لاقامة نظام سياسي تصبح في ظله حروب الغزو من الاشـــياء المستحيلة ويضمن حقوق الجميع فان مؤتمر فينا كجمعية تحضيرية لم يكن بلا جدوى ، اذ امكـن فيه الوصول الى تسوية عدة تفاصيل وعبد الطريق لبناء اجتماعي خير من الحالي " .

وهناك كسبا اخر فان حروب " نابليون " سددت ضربة معينة الى نظام الاقطاع ، ومهمـا عمل المؤتمر فقد اصبح من المستحيل عودة النظام الاجتماعي والاقتصادي الى ما كان عليه قبل الثورة.

اما وقد نجح التحالف الاوربي في تحطيم اطماع " نابليون " في السيطرة على القارة ، فهل يترك هذا التحالف فيتعرض للانحلال وتتاح الفرصة لعبقرية حربية طموحه للعبث بحقوق الأمـم وسلامة الشعوب مرة ثانية ؟

ان مصالح الدول السياسية تحتم الا تنفصم عرى التحالف بين دول اوربا العظمى . وبناء على هذا نشاهد محاولة لانشاء صرح دولي جديد على اساس المحالفه المقدسة .

والمحالفة المقدسة وليدة افكار " اسكندر الاول " قيصر روسيا ، وقد وضعت صيغتهــا في تصريح صدر بتاريخ ٢٦ ايلول ١٨١٥ اعلن فيه حكام روسيا والنمسا وبروسيا ان الغرض من المشروع عزمهم على ان يسترشدوا في حكمهم لشعوبهم وعلاقاتهم بأية حكومة اخرى بمبادىء المسيحية ، وهي العدالة والتسامح ، لانها الوسيلة الوحيدة لتثبيت دعائم النظم الانسانية .

ونصيب القانون الدولي في هذه المحالفة واه جدا ولدى قراءة احدى فقرات هذا الاتفاق نعرف الروح التي سادت عقده : " ان الملوك الثلاثه تربط بينهم وشائج اخوة حقيقية لا تنفصم عراها ، وهم يعتبرون انفسهم ابناء وطن واحد ، ويتبادلون فيما بينهم في كل مناسبة وكل مكان المساعدة والعون والنجدة ويقفون من رعاياهم موقف الأب من عائلته فيوجهونهم توجيها اخويا واحدا ، ويطبقون فـي علاقات حكوماتهم ورعاياهم ببعضها مبدأ تبادل الخدمات المستمد من شعورهم بانهم ابناء أمــة واحدة . "

يبدو لنا من ذلك بان هذه المحالفة تشبه ميثاقا " لنقابة عروش " اسست للدفاع عن مصالح الملوك ، هذه المصالح التي اخذت تهددها يقظة الشعوب التي بعثتها الثورة الفرنسيه . ولولا خوف الملوك من هذه اليقظة لاتخذوا قاعدة لمحالفتهم المثل العليا للمساواة والحرية بـين الشعوب التي بشرت بها الثورة الفرنسية ، او ما يتلاءم معها من المبادىء المسيحية بدل ان يقيموها على اساس " تبادل المعونة " فيما بينهم " كأنهم ابناء امة واحدة " ومن الواضــح انهم انما يريدون تبادل المعونة للقضاء على النزعات التحريرية التي سرت بين شعوبهم .

تلك هي حقيقة المحالفة التي يريد البعض اعتبارها اول محاولة لتنظيم اوربا واول المراحل المجتازة في طريق عصبة الامم ومنظمة الامم المتحدة .

ولكن هذه المحاولة عدلت في معاهدة جديدة كانت موجهة ضد فرانسه بالدرجة الاولى ودخلتها انكلتره طرفا رابعا ، ولكن براعة " تاليران" اوصلت فرانسه الى الانضمام الى هذه المحالفه .

وليس بالامكان اعتبار المحالفة المقدسة هذه ، عصبة امم لانها اقتصرت على دول خمـس ولم تدع الدول الصغيرة الاخرى الاشتراك فيها • وكان هدف هذه الدول الخمس ان تفرض استمرار الحالة القائمةفي اوربا ولو بالقوة • ولكن القوة لم تكن وسيلتها الوحيدة لبلوغ هذا الهدف ، وهذا ما يوضحه لنا التصريح الذى اصدرته عام ١٨٢٠ الدول المتحالفة عدا انكلترة : " تعتبر خارجة من المحالفة كل دولة تتعرض الانظمة الداخلية فيها ، بفضل الثورة ، الى تغييرات قد تؤثر تأثيرا سيئا على انظمة الدول الاخرى • وتظل خارج المحالفة مادامت عاجزة عن ضمان الامن والاستقرار في بلادها • وللدول الحليفة ان تستعمل لاعادتها الى المحالفة المساعي الودية اولا ، والقـوة الاقتصاصية ثانيا ، اذا ظهر ان استعمالها ضرورة لا بد منها • "

ومعنى هذا التدخل في الشؤون الخاصة بالامم الاخرى ، الحيلولة بالقوة بين الشعوب وبين حقها في تقرير مصيرها بنفسها •

ولكن الذى يشفع للمحالفة المقدسةويحملنا على اعتبارها في جانب بسيط من جوانبها بين العناصر الانشائية التي ساهمت في تكوين القانون الدولي ، هو تقريرها اصطناع الاساليب الودية قبل الالتجاء الى وسائل العنف في معالجة المسائل الطارئة بين مختلف الدول •

وهذه المحالفة لم تدم طويلا • لقد نجحت في ان تؤلف من اعضائها بوليسا دوليا يقضي على كل ثورة من الثورات التي تنشب ضد سلطة الملوك • ولكن هذا البوليس ما لبث ان انفرط عقـده بفضل موقف انكلترة ذات الملكية الدستورية وبعد ان اصبحت ملكية فرانسه على نسقها ، فاصبحت دولتان من دول المحالفة تعارضان في تاييد السياسات الملكية بالقوة وفي فرض ارادة العروش على الشـعوب بالعنف • ولما استنجد ملك هولنده بدول المحالفه طالبا معونتها للتغلب على ثورة المقاطعات البلجيكيه عارضت فرانسه في اية مداخلة ضد ارادة الشعب البلجيكي •

ولم تلبث المحالفة المقدسة ان انهارت وزال معها مبدأ التدخل ولم تستطع الدول الاوتوقراطيـه ان تبعثها الى الوجود •

وما ان تحررت فرانسه من قيود المحالفه المقدسة حتى عادت الى حمل رسالة ثورتها التحريريه الى ميدان السياسة الاوربية ، فاقامت الامبراطورية الثانية سياستها الخارجية على مبدأ القوميات وحـق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، وحاربت في ايطاليا في سبيل هذا المبدأ ، واستطاعت المانيا وايطاليا بفضل حرص فرانسه على تطبيقه ان تحققا وحدتهما القومية خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر •

وبدأت تظهر في ذلك الحين بعض الجمعيات السلامية كالجمعية الاميركية للسلام تحت رئاسـة " وليم ليد " التي دعت الى عقد مؤتمر عالمي والى انشاء محكمة عدل دولية •

ولن نمر على ذكر هذه الدعوة الى السلام دون شرحها والوقوف عندها قليلا لما بينها وبين الدعوة الى السلام في يومنا من شبه كبير •••

فالدعوة المنظمة ضد الحرب تعتبر من اهم مميزات القرن التاسع عشر • ذلك ان الاهوال التي نزلت باوربا خلال عصر الثورة الفرنسية ونابليون حركت الرأى العام وايقظت الضمير الاوربي وحملت المفكريـن والشعوب على التساؤل عما اذا كان ثمة سبيل لاتقاء خطر الحرب والقضاء على هذا المرض الانسـاني الوبيل • وهكذا ظهرت الحركة السلمية المنتظمة ولكنها كانت ضعيفة الصوت خافضة الصدى مقصورة على عدد محدود ، ولكنها ما لبثت ان امتدت اصولها واشتد ساعدها ونظمت امورها وكثر انصارها من مختلف الطبقات وفي مختلف البلدان ، في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القـرن الذى نعاصره •

اما الاسباب التي يعزى اليها نشوء هذه الحركة ويرجع اليها نموها وازدياد قوتها فكثيرة متشعبة تتصل بالظروف الفكرية والسياسية والاقتصادية الحديثة •

نعلم انه من خصائص حضارة القرن التاسع عشر شيوع روح انسانية تسمو على اعتبارات الجنس والدين واللغة وتتفق مع مبدأ الاخاء بين افراد الجنس البشرى ، كما نادى دعاة الثورة الفرنسية وزعماؤها وقادة الفكر فيها ٠

ولكن مظاهر هذا الطابع الانساني تعددت ، فهناك المحاولات القوية المتواصلة للقضاء على الاتجار بالرقيق وازالة هذه الوصمة من جبين الانسانية ٠ كما تجلت الروح الانسانية فيما طرأ على قوانين العقوبات من تعديل وتخفيف حتى تصبح ادنى الى الانسانية واقرب الى العدالة وامثل للاصلاح والتهذيب ، ولم يعد المذنب عدوا يجب على المجتمع الاقتصاص منه والقضاء على شره وخطره ، بل اصبح العلماء يعدونه مريضا في حاجة الى الرعاية والعلاج حتى يتم شفاؤه ٠ هذه العاطفة الانسانية الرائعة تنفر من القتل والتدمير وتدعو الى السلام ونبذ الحرب كأداة لتسوية الخلافات اذ يكون من المفارقات ان نمنع بيع السود ثم نقتلهم في سبيل تحقيق الاغراض الاستعمارية ٠ ومن المتناقضات ان ندافع عن المجرم ولا نعدمه ثم نزج بالابرياء في أتون الحرب ونقدمهم وقودا لها ٠ اذ ان الروح الانسانية والسلام صنوان لا يجب ان يفترقا والا خالف ذلك طبيعة الاشياء ٠

والانقلاب الصناعي الحديث من العوامل التي ساعدت على نمو الحركة السلمية وازدياد شأنها ، هذه الثورة الصناعية التي بدأت انكليزية ثم انتقلت الى بقية دول اوربا وآسيا حتى اصبحت عالمية النزعة والاتجاه واحدثت تغييرات بعيدة الغور في طرق الصناعة ووسائط النقل واساليب المعيشة ٠ هذه الثورة تمخضت عن نتائج متباينة متناقضة وهي كسلاح ذى حدين اسبغت الخير على المجتمع من جهة وزادت من شقائه من جهة أخرى اما ناحيتها القاتمة فتبدو في نزاع الطبقات واختراع وسائل التدمير والعنف وخداع الامم في سبيل احتكار موارد المواد الاولية ، والسيطرة على الاسواق الخارجية ٠ ولكننا في الناحية المقابلة نجد من جانب اصحاب الاعمال ورجال الصناعة والمساهمين والمستثمرين رغبة في سيادة السلام والامن الخارجي والاستقرار الاقتصادى ، لانها كلها ظروف تزيد من التبادل الحر وتشجيع الانتاج ٠

ومن ابرز آثار الانقلاب الصناعي ظهور طبقة العمال الوفيرة وشعورها باهميتها ، وهي الطبقة التي يقع على عاتقها عبء الحروب وتنزل بها افدح الخسائر ، فلا عجب ان كان السلام والاستقرار من اهم ما يحرص عليه العمال ، ولا غرابة في قيام زعماء الاشتراكية في القرن الماضي وهذا القرن ينصح العمال بالامتناع عن اى حرب تنشب ولا يصيبهم منها سوى الغرم ويعود على سواهم الغنم ٠٠ وبمعنى آخر قامت الدعوة الموجهة الى العمال مرتكزة على مبدأ المقاومة السلبية كسلاح فعال يؤدى الى هدم النظام الرأسمالي واستقرار السلام بين الشعوب قاطبة ٠ ولكن الحركة لم يقدر لها اجتذاب صفوف العمال مادامت بهذا الوضع اذ تناسى اربابها قوة التقاليد الوطنية والعاطفة القومية في عصر شعاره " حرية الشعوب "

ويتعين علينا الا نغفل اثر انتشار التعليم العام ومحو الاميه في كثير من البلدان في اوربا واميركا وآسيا فاصبح الرجل العادى قادرا - الى حد - على التمييز بين ما فيه صالحه وما يعود عليه بالاذى ٠

اما الكنيسة فكانت من اكبر انصار السلم ٠٠ واخذ رجال الدين وقد سمت نفوسهم عن ذى قبل واستنارت عقولهم يحضون الناس على العمل لما فيه صالح الانسانية جمعاء ، وان الاختلافات الجنسية واللغوية والدينيه عرض زائل اما الجوهر فباق على مر الاجيال ، ولا شك ان ازدياد الاتصال بحضارة الاسلام وفلسفة الهند والصين كان له أثر كبير في تزويد هذه الافكار ٠ فالتاريخ العلمي الحديث اظهر للاوربيين ما كان خافيا عنهم من مدنية الاسلام واطلعهم على تفوق الحضارة الهندية واصولها ، والاسلام يدعو الى الاخاء ولا فرق بين عربي واعجمي الا بتقوى الله وان العقيدة شيء يتصل بالروح ، وان التعاون السلمي هو ما ينفع الناس في الارض ، وفي الاسلام مبادىء دولية عظيمة القدر فهناك

الوساطة والتوفيق وهناك قبول السلم اذا جنح له العدو ، وهناك الامر بالمعروف وحسن المعاملة ، وفيه استنكار لحروب الاعتداء بل انه يقيد حروب الدفاع باشد القيود · والفلسفة الهندية والصينية فلسفة سلمية تضرب لنا في هذه الناحية اروع الامثلة وابلغها ··· هذا الاتصال بين الشرق والغرب هذب من سوء ظن الاوربين وجعلهم - المستنيرين على الاقل - يرون شعوب العالم افراد اسـرة واحدة والسلام من مميزات الاسرة المتماسكة ···

ننتقل الى البحث في تطور الحركة السلمية التي يلفت النظر فيها كونها اول امرها ذات مظهر ديني ففي عام ١٨٤٨ دعا " وليم الين " William Allen من جماعة " الاصدقاء " Quakers الى اجتماع بقصد البحث في الوسائل التي تساعد على تحقيق السلام العالمي الدائم · وبعد عامين تأسست اول جمعية سلمية واعلنت ان دعوتها تقوم على مكافحة الحروب بنوعيها الدفاعية والهجومية العدوانية لانها جميعها بعيدة عن الروح المسيحية الصادقة ···

غير ان الدعوة على هذا الوضع الغامض لم تلق قبولا من انصار مبدأ الامر الواقع الذين استنكروا هذه الفكرة الشاملة من السلمية وعدم المقاومة ·

وبدأت حركة الدعوة الى السلام في الولايات المتحدة الاميركية في اوائل القرن الماضي وتألفت جمعيات محلية اندمجت عام " ١٨٢٨ " باسم " جمعية السلام الاميركية " وذلك بفضل جهود " وليم ليد " William Ladd كما تقدم في اول هذا البحث ·

ثم برزت للوجود الاتفاقات الدولية التي تستهدف وضع قواعد قانونية انسانية للحرب وكان اولها اتفاق " جنيف " ١٨٦٤ الذى اكمل عام ١٨٦٨ وعدل عام ١٩٠٦ و ١٩٢٩ والذى استن حرمـة المستشفيات ، وعربات الاسعاف ، والمنظمات الاسعافية التي تحمل شارة اتفاقات " جنيـف " وقرر ان الموظفين الذين يشتغلون فيها لا يمكن ان يعتبروا في اية حال من الاحوال كاسرى حرب ، وفي مقابل ذلك الزمت جميع هذه المؤسسات بان تظل غير مسلحة ·

وفي عام ١٨٧٤ عقد اتفاق جديد في " بروكسل " حرمت فيه بعض اساليب الحرب ، وحـرم على المتقاتلين اصطناع القسوة غير المجدية واقتراف اى فعل جائر ووحشي اثناء القتال ·

ولكن اهم المحاولات السلامية التي وقعت في نهاية القرن التاسع عشر هي دعوة قيصر روسـيا " نيقولا الثاني " عام ١٨٩٩ للدول لان تخفض سلاحها ، وان تقرر تسوية الخلافات بينهـا بالاساليب الودية · وقد اجتمع المؤتمر في " لاهاى " وفشل فشلا ذريعا في وضع قيود للتسـلح لان جميع الدول المشتركة فيه رفضت ذلك رفضا باتا ، ولكنه افلح في تقرير بعض الاساليب السـلمية لمعالجة الخلافات الدولية ·

واخطر النتائج التي انتهى اليها هو تحديده لحقوق المتحاربين وواجباتهم ، واعادة تنظيم احوال الاسرى الذين وضع لهم نظام اولي في " بروكسـل " بحيث يحظر على الدولة التي وقعوا في اسرها ان تستخدمهم في اعمالها الحربية · وتوسيع احكام مؤتمر " جنيف " بحيث تمنح بواخر الاسعاف حصانة عربات الاسعاف ويكون من واجبها ان تتفادى اى عمل من الاعمال العسكرية ، وان تنجد الجرحى والمرضى والغرقى بدون اى تفريق في جنسياتهم ، وتحريم قذف المدن المفتوحة وتجنب الاضرار بالمدنيين ، وصيانة المؤسسات الثقافية والصحية كالمكتبات والكنائس والمستشفيات ···

كل هذه القواعد الحقوقية سبق ان ورد ذكرها في مؤتمرات واتفاقات سابقة - والشيء الجديد الذى جاء به المؤتمر هو تقريره الوساطة والتحكيم كاسلوبين من الاساليب السلمية في تسوية الخلافات الدولية ، وهذه هي اهم فقرات الاتفاقية التي وضعت في التشريع الخاص بذلك :

" تتعهد الدول الموقعه على الاتفاق بان لا تدعو الى القتال اذا نشب خلال بينها الا "
" بعد ان تكلف بقدر ما تسمح الظروف بذلك واحدة او اكثر من الدول الصديقة بالوساطة "
" والسعي بينها .. "

" ويعتبر السعي والتوسط من حق الدول الغريبه عن الخلاف الناشب حتى في اثناء "
" القتال . وان التوصيات التي تسفر عن السعي والتوسط سواء اطلبته الدول المختلفة "
" او بادرت اليه الدول الاخرى ، لا تتعدى كونها نصائح مجردة عن اية قوة الزامية "
" ولا تلزم الدولة التي تقبل التوسط الا اذا نص على ذلك - بوقف او تاخير او عرقلة "
" تعبئتها العامة او اى اجراء من الاجراءات العسكرية التي قررت اتخاذها ... "

من هذه الفقرات يتضح جليا ان الوساطة لا تمس باى شكل من الاشكال سيادة الدول المتوسط بينها وحقها المطلق في التصرف تصرفا مستقلا بشؤونها الداخلية والخارجية ، وهـــي مقيدة بتحفظات تحد من مفعولها . فلا يلتجأ اليها الا اذا سمحت الظروف بذلك - والقرارات المتخذة هي مجرد نصائح وليس لها اية صفة الزامية ، والغرض منها ان تخلق بين المتنازعين جوا وديا يساعد على احلال الوئام بينهم واخطر هذه التحفظات عاقبة " ترك الحرية للدول المتنازعة في ان تواصل استعداداتها العسكرية في اثناء المباحثات " لان اية دولة ميالة الى الحرب تستطيع استغلال هذه الفرصة المتاحة لها لكي تعد اعدادا نهائيا اعتداءها ضد اعدائها .

واهم ما توصل اليه المؤتمر من نتائج هو الاتفاق على التحكيم الدولي والمحكمة الدائمة التـــي انبثقت عنه . وقد انشىء مكتب دائم للمحكمة ومجلس ادارى تحت رئاسة وزير خارجية هولنـــــده يؤلف من الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين في بلاط هولنده .

ولكنه لم يتوصل الى تقرير التحكيم الالزامي . وكاد موقف الحكومة الالمانية من هذه القضيــة يؤدى الى اخفاق المؤتمر لانها رفضت رفضا قاطعا ان يتناول التحكيم " شرف الامة ومصالحهـــا الحيوية " .

والتحديد الذى وضع للتحكيم في المادة /١٥/ من اتفاقية عام ١٨٩٩ والمادة ٣٧ من اتفاقية عام ١٩٠٧ هو ما يلي :

" ان تسوى الدول المنازعات الناشبة بينها على اساس احترام الحقوان يتولى ذلك قضـــاة تختارهم بنفسها . "

اما اجراءات التحكيم فيمكن تلخيصها فيما يلي : تتفق الدولتان المتنازعتان اتفاقــا خاصا على احالة خلافهما الى محكمة تحكيمية ويحدد هذا الاتفاق موضوع الخلاف وانتقاء المحكمين وسلطاتهم فاذا ما اختلف على السلطات للمحكمين ان يفسروا نصوص الاتفاق المعقود بهــذا الشأن .

ويكون للحكم الصادر القوة التنفيذية التي لاى قرار حقوقي وهو نهائي لا يمكن استئنافه باية طريقة من الطرق الا اذا انكشفت للقضاة انفسهم فيما بعد حقائق خفيت عليهم حين اصدروا حكمهم ، ففي هذه الحال وحدها يمكنهم اعادة النظر فيه .

ولم يكن للنتائج التي اسفر عنها مؤتمر ١٨٩٨ ان ترضي الداعين اليه ، لذلك عقـــد مؤتمر ثان في " لاهاى " عام " ١٩٠٧ " لحمل الدول المتمدنه على اقرار التحكيم الالزامي وعلى انشاء محكمة عدل دولية تخول حق تسوية الخلافات الحقوقية التي تنشب بين الدول تسوية اجبارية ، ولكن المؤتمر لم ينجح في تحقيق اى مقصد من هذين المقصدين والمشروع الذى

وضع لانشاء محكمة عدل دولية دائمة لم ينفذ في ذلك الوقت ...

الا ان المؤتمر ادخل تحسينات جمة على بعض المبادىء التي كانت معروفة كحقـوق الدول المتحاربة وواجباتها ، وشروط حماية المحايدين والسكان المدنيين ، واحـوال اسرى الحرب ، فتوسع في تحديد مفهوماتها وفي تطويرها تطويرا انسانيا يتلاءم مـع المقاصد التي عقد من أجلها .

هذا وكان هذا المؤتمر آخر مؤتمر سـبق انفجار الحرب العالميـة الاولـى .

* * *

(الفصــل الثانــي)

عصبـــة الأمـــم

كان الاعتداء على ولي عهد " آل هابسبورغ " وزوجته في " سراجيفو " في صيــف ١٩١٤ ايذانا بتحرك الاحقاد التي جاشت في النفوس، والاطماع التي اخفتها المظاهر الدبلوماسية الخداعة والدسائس التي حاكها المغامرون ...

وقعت الواقعة وارتصدت لها فرائص اوربا ، وما استطاعت لها دفعا ، وزلزلت الارض تحت اقدام البشرية ، وفتحت ابواب الجحيم ، وانطلق زبانية الشر ورسل " مارس " ينشرون الدمــار والموت ورخصت الاملاك وهانت الارواح ، ووقف الناس سكارى وما هم بسكارى ، ولكن اذهلتهم الصدمة ، وافقدتهم وعيهم النكبة ، وسار العالم قدما لا يلوى على شيء ، تدفعه الغرائــز الحيوانية في اشنع مجزرة بشرية .

" يجب الا تتكرر المأساة " بهذه العبارة الموجزة افصح العالم عن هول المصاب ، وبهذا الدعاء انطلقت الحناجر في كافة الشعوب ، لا فرق بين محارب ومحايد ، فقد اصطلى الكل بنــار الشر والاذى .

وفي غمار المحنة وفي وسط بحر الموت المتلاطم بامواج الدماء اخذ المفكرون والساسة ، فرادى وجماعات ، يقدحون زناد الفكر ويكرسون اوقاتهم لصياغة شتى المشروعات وتقديم مختلــف المقترحات التي يرونها ، كفيلة بتحقيق رجاء الانسانية ، والحيلولة دون تكرار المأساة ، وخلق عالم جديد يسوده حكم القانون ، وترفرف فوق ربوعه العدالة ، ويعيش فيه الناس اخوانا متحابين واصدقاء متساندين .

* * *

كان مشروع " عصبة الامم " امنية دولية جميلة وردت لاول مرة ضمن النقط الشهيرة التي اعلنها الرئيس " ولسون " في كانون الثاني عام ١٩١٨ لتكون دستورا لعقد الصلح مع المانيا - الامبراطورية في الحرب العالمية الاولى .

وقد تضمنت هذه النقط في الوقت نفسه ، اهم المبادىء الاساسية التي يجب ان تقوم عليهـــا عصبة الامم المستقبلة ، وهي العمل على تحقيق الاستقلال السياسي والسيادة الاقليمية لجميع الامم صغيرها وكبيرها ، وتسوية المسائل الاستعمارية بمراعاة مصالح الشعوب ذات الشأن ، وضمان حريــة البحار ، والغاء الحواجز الجمركية وخفض السلاح ...

وبالرغم من ان تصريحات الرئيس " ولسون " لم تحقق كلها عند وضع معاهدة " فرساى " فان قيام " عصبة الامم " كان من اهم ما حقق منها .

وقد ادمج دستور " عصبة الامم " في معاهدة فرساى واعتبر جزءا لا يتجزأ منها ، وكــان ادماجه على هذا النحو في صلب المعاهدة التي امليت على الدول المهزومة - وكانت تمثل يومئــذ سلطان الحلفاء الظافرين فيما تضمنته من شروط فادحة - من اعظم الاخطاء التي صدعت فيما بعــد من هيبة هذه الهيئة الدولية الجديدة ، التي اقيمت لتعمل على منع الحرب ، وتوطيد اركان السـلم وتحقيق العدالة الدولية بين الامم .

دعا الرئيس " ولسون " الى تأليف جمعية عامة للأمـــم ، تقوم على ضمانات متبادلة لصيانة الاستقلال السياسي والاقليمي للدول الصغيرة والكبيرة . وبذلك اصبحت فكرة تأسيس عصبة الامم حقيقة ملموسة ولم يبق الا بلوغ النصر النهائي للشروع في تنفيذها .

وما ان وضعت الحرب اوزارها ، حتى انصرفت الدول الظافرة الى وضع قواعد العصبة المرتجاة فاصطدمت في مباحثاتهم نزعتان :

١ - النزعة الانكلوساكسونية : الرامية الى جعل عصبة الامم هيئة معنوية قيمة على العلاقات الودية بين الدول وعلى صيانة السلام ويكون لأية دولة توافق على مبادئها حرية الانضمـام اليها ، دونما ان يكون لها سلطة اجرائية قسرية .

٢ - النزعة اللاتينية التي مثلتها فرنسه ، منادية بان تستند العصبة الى قوة مسلحة تتولـى تنفيذ قراراتها ، فيكون لها بذلك القول الفصل في جميع الخلافات التي تنشب بين الدول ولا تقـف مهمتها عند تقديم التوصيات ، بل تصبح الهيئة او المحكمة الدولية العليا التي ترضخ لارادتهـا جميع الشعوب .

وكانت الغلبة للنزعة الانكلوساكسونية لا لانها المثل الاعلى لتنظيم السلام الذى صبت اليه الانسانية بل لان اكثر الدول خشيت ان يؤدى تكوين القوة المسلحة الى تاليف اركان حرب دوليـه والى ان تنجر الى حروب اقتصاصية ليست لها فيها مصلحة . وان تصبح العصبة بذلك فوق الدول .

وبدأت العصبة حياتها في اول كانون الثاني عام ١٩٢٠ وهو تاريخ البدء في تنفيذ معاهدة " فرساى " واتخذت مدينة " جنيف " مقرا لها . لكي تعمل في جو محايد بعيد عن المؤثرات القوميه . وانتظمت بها في البداءة اثنتان واربعون دولة منها ثمان وعشرون دولة متحالفة واربع عشرة دولة محايدة ، وهذا العدد ازداد فيما بعد الى نحو ستين ، وذلك حينما انتظمت في العصبـة دول الاعداء السابقين وفي مقدمتهم المانيا ، وبعض الدول الصغرى التي حصلت على استقلالها مثل مصر والعراق .

واتجهت الدول الصغرى والامم المغلوبة ، بابصارها الى ذلك الصرح المتيد ترجو ان يكون قيامه فاتحة لعهد جديد في العلاقات الدولية وان تظفر على يديه بتحقيق امانيها وحقوقها المسلوبه وان يكون لها خير عون على مغالبة منطق القوة الغاشم وكبح جماح النزعات الاستعمارية الجشعة .

لكن الذى ضعضع كيان العصبة وخيب كثيرا من الآمال المعقودة عليها هو امتناع الولايات المتحدة الامريكية من الانضمام اليها ، من جهة ، وتقرير الاجماع كاساس للتصويت في الهيئــة العامة ومجلس العصبة ، من جهة اخرى .

فلولا موقف امريكا لما اقدمت ايطاليا والمانيا على تعريض السلم العالمي للخطر ، وبذلك تكون سياسة امريكا الانعزالية ليست اقل اضرارا بالسلام من سياسة المحوريين العدوانية .

واما الاجماع فقد جعل الاساس الذى تقوم عليه العصبة ضعيفا ، عدا ان نظرة الدول الى العصبة لم يكن فيها الاحترام الذى يؤهلها لتطبيق مبادئها تطبيقا قويما ، فكان مصيرها الانهيار الذى شهدناه بعد حين .

لم تكد العصبة تبدأ عملها لتحقيق مهمتها الدولية العظيمة حتى اخذت بوادر الشك تبدو حول تصرفاتها واتجاهاتها واخذت الآمال العظيمة التي علقت على قيامها وخطورة رسالتها تخبو شيئا فشيئا ، واخذت الدول الصغرى والامم المغلوبة ، بوجه خاص ، تشعر بان ما يحيط بنشاط العصبة من الاوصاف والدعاوى الخلابه مثل اقامة العدالة الدولية وتأييد حق تقرير المصير وانصاف الدول المظلومه .... ان هي الا الفاظ جوفاء لا حقيقة لها .

والواقع ان عصبة الامم ما لبثت ان كشفت عن جانب الضعف الحقيقي في تكوينها ، فهي لم تكن سوى اداة للدول الظافرة الكبرى التي انشأتها ، واستأثرت بالمقاعد الدائمة في مجلسها والتي الفت فيها وسيلة ناجحة لتحقيق مآربها البعيدة المدى والاستتار وراء ما يمكن ان تسبغه العصبة بصبغتها العالمية على خططها من ضروب التأييد والتبرير •

اجل استطاعت العصبة في بعض الاحيان ان تذلل بعض الازمات الدولية الخطيرة ، وان تضع حلولا مقبولة لبعض المشاكل الاقليمية ، ولكنها لم تستطع بتصرفاتها وقراراتها ان تقنع دولة من الدول الصغرى او امة من الامم المغلوبة بانها تجرى دائما على مبادئ الحق والعدالة والنزاهة ، والامر بالعكس ، فقد كانت تصرفات العصبة دائما ازاء هذه الامم الصغرى يطبعها لون واحد من التحامل والاجحاف ، ويكفي ان نذكر هنا موقف العصبة ازاء الشعوب العربية التي وضعت تحت الانتداب ، وما اشترطت على العراق يوم طلب الانضمام اليها من شروط فادحة لم تفرض على اية دولة اخرى •

وكما اخفقت عصبة الامم في تحقيق مبادئ العدالة الدولية اخفقت كذلك في مشروع نزع السلاح الذى كان نجاحه يحقق اعظم اهدافها •

ثم كان بعد ذلك عجزها المؤلم عن دفع الاعتداء عن دول هي من صميم اعضائها • مثل الصين والحبشه والنمسا وتشيكوسلوفاكيا والبانيا ، واكتفائها باصدار القرارات النظرية العقيمة في أخطر المواقف الدولية •

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت عصبة " جنيف " جثة لا حراك بها وعبثا حاولت ان ترفع صوتها الخافت لاخر مرة في اواخر عام ١٩٣٩ حينما نشبت الحرب الفنلنديه - الروسيه ولم يكن ثمة مجال لان تعمل الهيئة التي عجزت عن العمل المثمر في ظل السلام والتأييد الاجماعي ، تحت قصف المدافع وفي ظل المعارك المضطرمة • وسرعان ما غدت عصبة الامم اثرا من آثار الماضي لا يدل عليها اليوم سوى قصرها الفخم المهجور في " جنيف " •• وسوى بعض آثارها في ميادين النشاط الاجتماعي والثقافي والاقتصادى ، مما كانت تقوم به لجانها الفنية العديدة في هذه الميادين •

ولا بد لنا كي نستطيع المقارنة بين ميثاق عصبة الامم وميثاق منظمة الامم المتحدة ان نعرض عرضا خاطفا للهيئات التي تألفت منها العصبة •

فنرى " الجمعية العامة " ذات الاختصاصات المبهمة ، والتي يشترك فيها جميع الاعضاء ، وتجتمع بصورة دورية او بناء على دعوة خاصة توجه اليها •

ثم " مجلس العصبة " ذا الاختصاصات الواسعة التي لا يحد منها الا وجوب الاجماع على قراراته وهو يجتمع مرة في السنة على الاقل • ويشترك فيه اعضاء بعضهم دائمون وبعضهم نصف دائمين وبعضهم غير دائمين •

ثم " الامانة العامة الدائمة " و " الهيئات الفرعية " التي تتولى التنظيم الاقتصادى والمالي والمواصلات والمرور والصحه ، ثم " اللجان الدائمة " كلجنة الانتدابات ولجنة القضايا العسكرية والبحرية والجوية ، واللجنة العالمية للتعاون الفكرى ، ولجنة المخدرات •

ثم " محكمة العدل الدولية " المؤسسة وفقا للمادة / ١٩ / من الميثاق •

لم يكن ميثاق " عصبة الامم " ميثاقا كاملا من جميع الوجوه ، بل وجدت فيه ثغرات اضطرت الدول ان تعقد اتفاقات فيما بينها لاستدراك خطرها • فالحرب لم تحرم فيه تحريما قاطعا ، والتحكيم لم يتخذ صفة الالزام ، ونزع السلاح ظل مشروعا نظريا ، ولم تكن السلامه الاجماعية اكثر من خرافه ، مادامت القوة الدولية التي يجب ان تدفع فورا اى اعتداء مفقودة •

لذلك شعرت الدول بضرورة عقد اتفاقات اخرى لاستكمال نقص الميثاق ، فعقد بروتوكول جنيف في ايلول ١٩٢٤ الذى نظم التحكيم وحدد المعتدى بانه من يرفض التحكيم او من يقبله ثم يتهرب من تنفيذ الحكم المقرر .

وعقدت اتفاقات " لوكارنو " بين المانيا من جهة وفرانسه وبلجيكا وايطاليا وبولونيا وانكلترا وتشيكوسلوفاكيا من جهة اخرى .

وعقد اتفاق " بريان - كيلوغ " للسلام في باريز عام ١٩٢٨ وهو الميثاق الذى اوصى بنبذ الحرب نبذا تاما .

ثم جاء اتفاق جنيف ١٩٢٨ يحدد القواعد السلمية لتسوية المنازعات الدولية اى التوفيق والتحكيم والتسويه الحقوقية .

وقبل ان نختم هذا العرض الموجز عن " عصبة الامم " يهمنا ان نقارن بينها وبين المؤسسات السلامية الدولية التي سبقتها الى الوجود .

فنرى بعض الكتاب حريصين على تسجيل بنوة الميثاق " لمشروع السلام الدائم " الذى وضعه الفيلسوف الالماني " عمانوئيل كانت "

اما " لوفور " فانه يقارن بينها وبين المحالفة المقدسة فيقول :

" ان العصبة كانت تؤلف اول الامر محالفة نقابيه ذات مقصد معين هو صيانة السلام بين "
" الشعوب ، وهذا يذكرنا " بنقابة العروش " التي تألفت من اعضاء المحالفة المقدسة ، "
" ولكن العصبة تختلف عنها بانها انشئت للذود عن المصالح السياسية العامة للشعوب . "

وليس " لوفور " هو الاستاذ الوحيد الذى اجرى مثل هذه المقارنه بين العصبة والمحالفه المقدسه . بل ان الاستاذ " شوفالييه " كتب عنها دراسه انتهى فيها الى القول ، بعد ان صور الصبغة الصوفيه للمحالفه المقدسه : " بأنها كانت موجهة ضد اماني ابناء العصر الذى عقدت فيه ، واما الحلفاء فانهم راعوا لدى وضع ميثاق العصبه عام ١٩١٩ حق الشعوب في تقرير مصيرها بالقدر الذى يتفق مع مقتضيات السلام العالمي ومع مصالح الدول العليا .[1] ثم يذكر ان الدول التي تنتصر في حرب مشتركة تأتلف غالبا مع بعضها لاستغلال نتائج الانتصار ، وهكذا شأن العصبه والمحالفه " فانهما تنطويان تحت ستار المبادىء المثاليه التي قامتا عليها على هدف ايجابي مرسوم ، وهو الاحتفاظ بالحالة الراهنه ، وصيانة الحدود التي فرضتها معاهدات الصلح على المهزومين وتجميد نتائج النصر في نظام ثابت دائم ...[2] "

" ولكن سير التاريخ لا يمكن ان يجمد بمحالفة مقدسه ، او ميثاق لعصبة امم ، ولذلك فان العصبه اذا رفضت ان تتكيف مع تطورات الاوضاع السياسية في العالم - وأبت ان تحتفظ بالحالة الراهنة بدون تغيير اوتبديل ، فان مصيرها لن يكون خيرا من مصير المحالفة المقدسة ، وذلك لان سبب وجود العصبة الآني هو الحاجة الى السلام ، فاذا ما ضعف الشعور بهذه الحاجة ، وانهارت الضمانة الاولى لاستمرار الحالة الراهنه ، واصبح قانون التطور والحركة والصيرورة الدائمة هو الذى يفرض سلطانه من جديد . وحين واجهت المحالفة مثل هذا الوضع تحطمت تحت صخرة القوميات ، اما العصبة فان امامها قوميات تامة التكوين ولكنها مشبوبة بالتعصب نزاعة الى التوسع والاستعمار وتلك هي الصخرة التي تهدد وجودها اخطر تهديد .[3] "

---

(١) العدد الاول من مجلة القانون الدولي
(٢) الاستاذ شوفالييه - المصدر السابق -
(٣) الاستاذ شوفالييه - المصدر السابق -

والمخرج الوحيد الذى كانت العصبة تستطيع النفوذ به من سياسة الجمود الى سياسة الحركة هو نص المادة ١٩/ من الميثاق التي تقضي " باعادة النظر في المعاهدات التي اصبحت متعذرة التطبيق وفي الاوضاع الدولية التي يعرض استمرارها السلام العالمي للخطر .. " ولكن هذه المادة سلاح ذو حدين : الحد الذى تستعمله العصبة لاغراض سلمية ، والحد الذى تستغله الدول المغلوبة والتي انبعثت فيها رغبات التحرر والسيطرة لتمزيق المعاهدات التي وضعت للحيلولة دون اعتدائها على الآخرين . فوجودها يدل على فرق جسيم بين روح المحالفة المقدسة المتحجرة وبين روح العصبة المتطورة . ولكن تطبيقها هو الذى يؤدى الى كثير من المآزق . فالعصبة مطالبة في الدرجة الاولى بان تعمل لصيانة السلام . وهذا الواجب لم يكن يقضي عليها ، كما يقول الاستاذ " شوفالييه " ، باتخاذ موقف مرن تجاه الدول الاستعمارية المتعصبة بل الصمود في وجهها ودفع شرورها عن السلام . وما انهارت العصبة الا لانها تراخت ولم تقف الموقف الحازم الذى تتطلبه الظروف .

ولا بد لنا بالاضافة الى ذلك من تسجيل الفرق الاساسي بين المحالفة والعصبة ، فالمحالفة ارادت ان تخلق "ادارة عامة " للشعوب تقضي على النزعات التحريرية في المهد ، اما العصبة فقد قامت ، من الوجهة النظرية ، على فكرة المساواة بين الدول الصغيرة والكبيرة وعلى حق الامم في تقرير مصيرها .

وقد وجدت في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين محالفات اقليمية [1] خارجة عن نطاق عصبة الامم ، بين دول مجاورة توحد بينها المصالح المشتركة ، كان من المفروض ان تنسق نصوصها مع نصوص ميثاق عصبة الامم وان تستهدف السياسة الدولية السلامية التي تعمل لها ، ولكنها في اغلبيتها كانت محاولة للتحكم في السياسة الدولية ولا تنسجم مع ميثاق العصبة ولا مع روحها وكانت المسمار الاول في نعش السلام .

* * *

ظهرت عصبة الامم الى الحياة بعد تجارب مؤلمة داميه ، وعاشت سنوات تجاهد في سبيل اداء الوظيفة التي اعدت لها ، وسط عالم لا يؤمن بها ايمانا قلبيا صادقا ولم يستعد لها الاستعداد النفسي الحق ؟ فكأنها تجربة سابقة لاوانها ، لان النظم بكافة انواعها واشكالها لا تعيش وتنمو الا اذا وجدت تربة خصبة وجوا صالحا وادوات ملائمة .

ومهما اختلفت وجهات النظر في العصبة فمما لا نزاع فيه انها المحاولة الاولى من نوعها ، فهي ظاهرة تاريخيه في المقام الاول ولا تقل اهمية عن تكوين القوميات في ختام العصور الوسطى وانتشار الحكومات البرلمانية في القرن التاسع عشر " وسواء سألنا اصدقاء العصبة او خصومها ، وسواء استطلعنا رأى المؤرخ السياسي او الباحث في القانون الدولي فالجواب واحد : ان العصبة بخيرها وشرها ، وكمثل اعلى ونظام ، اصبحت عاملا له مغزى من الدرجة الاولى في الشؤون الانسانية . فقد صارت في كل مكان موضع الخلاف السياسي سواء في الدول التي انضمت اليها او التي ظلت بمنأى عنها . وأثرت في كل مكان ، في سياسة الاحزاب ، والحكومات . وحلت بعض الخلافات الدولية التي لولاها لظلت دون تسوية .

---

(١) كالحلف الصغير بين رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا . والحلف البلطي بين استونيا ولتوانيا ولتونيا . وميثاق روما بين المانيا وفرنسه وانكلتره وايطاليا .

وسببت منازعات دوليه لولا وجودها لما نشأت ...[1] "

فكأنها سلاح ذو حدين قد ينتج الخير او الشر وذلك متوقف على الطريقة التي نمسك بها هذا السلاح • وسيظل العالم يذكر العصبة ، برغم موتها وخلق الساسة اداة مماثلة لها ، على انها اولى المحاولات ...

** * * **

W.R.Rappard: Problem Of Peace. (1)

(الفصــل الثالـــــث)

منظمـــة الأمـــم المتحــــــدة

- - - -

١ - مقدمـــــــة

لا بد من القاء نظرة عامة خاطفة على العالم بعد فترة الحرب العالمية الاولى تدلنا على الاسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت الى الحرب العالمية الثانية و " موت " عصبة الامم و " ميلاد " منظمة الامم المتحدة .

تعتبر الفترة ١٩١٩ -١٩٢٩ عهدا ذهبيا لأوربا اذا قيست بما قبلها وبما بعدهـا . ويدل على ذلك نجاح عصبة الامم ولجانها في حل بعض المشاكل السياسية والاقتصاديــــة ، وتخفيف عبء التعويضات عن المانيا والوصول الى تسوية، ولو موقتة ، لشؤون الشرق الاقصى . كما ان " لوكارنو " قربت بين الاعداء السابقين .

ولكن الى هذه جانب الصورة البراقة نرى ونلمس مظاهر متنوعة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وكان هذا امرا طبيعيا لاننا اقمنا مؤسسة دولية على الرمال واخفقنا في ادراك حقيقــة بارزة وهي اننا في أتون ثورة عنيفة جامحة تريد هدم ما الفه العالم من نظم في السياسة والاجتمـــاع والاقتصاد .

لقد بشرت روسيا بالديمقراطية الشعبية في الاقتصاد والاجتماع . وحاولت الفاشية والنازية الاقتراب من الهدف نفسه ولكن بوسائلهما الخاصة . ووقفت انكلترة وفرانسه والولايات المتحدة تنظر بدهشة وتنعي عجز العالم عن تفهم حقيقة الديمقراطيه السياسية ، وتعجب لهذه المحاولات في التغيير . وهكذا انقسم العالم الى معسكرين احدهما ينظر الى الامام والاخر ينظر الى الوراء او قل ثابت في مكانه الى حد كبير .

عدا ان الحرب اورثت جوا من تزعزع الايمان وعدم الاطمئنان فشك المغلوب في قادته ولـم يطمئن الى وعود المنتصر . وامتلأت نفس الغالب ارتيابا خشية ان يعمد المهزوم الى الثأر اذا ما استعاد قوته . وشك الناس في القدرة الالهية التي لم تحل دون الحرب واهوالها . وشـــك الناس في الانظمة القائمة لعجزها عن حماية البشرية وتحقيق الرخاء لطوائف المجتمع كلها ،

وهكذا نجد موجة من الاستياء ورغبة في التغيير . لا لأن التغيير يخلق عالما جديدا يشيع فيه كل خير ورجاء ، ولكن لانه الصورة المعبرة عن روح عدم الثقة . . . فشاهدنا تجارب عدة من الحكم المطلق والوطنية المتعصبة في السياسة والاقتصاد ، والتعديل في اساليب التربيــــة والعمل والزى . فعاش العالم في جو مضطرب لانه يريد ان يقطع صلته بالماضي ونظمـــــه ومعتقداته واساليبه . وجو كهذا يفتقر الى عناصر الاستقرار ويتعرض لعواصف تقلب كل شـــيء ، وتغير كل شيء ، ولا تبقي على شيء .

وفي ١٩ تشرين الاول عام ١٩٢٩ حدث الذعر المالي في نيويورك فكان مقدمة لاعنف ازمة اقتصادية في العصر الحديث . وكان اول مظهر لهذه الازمة في اوربا انقطاع القروض الماليه عنها .. فتضاءلت القوة الشرائية ، وهبطت اسعار السلع ، وكانت الضربة قاسية بنوع خاص بالنسبة الى الدول المدينة ، وللاسف انعدمت روح التعاون بين الدول وكافحت كل دولة الازمة بطريقتها الخاصة غير آبهة بما يصيب الدول الاخرى من جراء هذه السياسة الفرديه . واخيرا حملت الازمة الدول على نبذ حرية التجارة والتوسع في تطبيق مبادىء الوطنية الاقتصادية التي توضح اهمية الاكتفاء الذاتي ، وتؤكد الحاجة الى رقابة الدولة على النشاط الاقتصادي بحجة المصلحة الاجماعيه .

وهذه الحركة اخذت باهدابها دول كثيرة لاسباب مختلفة ، منها الوطنية الضيقة الحدود التي تعتقد ان تخلصها من الاعتماد المطلق على غيرها في النواحي الاقتصادية مما يزيد في قوتها ورخائها . وهناك الرغبة في حماية صناعات محلية معينه . كما ان الدول التي خلقتها المعاهدات اعتقدت انها تستكمل استقلالها السياسي باتباع سياسة العزلة الاقتصادية عدا ان بعض الحكام حاولوا استغلال الاشراف على النشاط الاقتصادي في مكافحة البطالة وقد افتخر بعضهم انه نجح في ذلك . وفي هذا الادعاء مغالطة لان البطالة لم يقضِ عليها ولكنها تحولت الى ناحية اخرى ذلك لانهم استخدموا العمال في غير الاعمال الانتاجية ، كمد الطرق واقامة الحصون العسكرية ، وانشاء المطارات وصنع الذخائر والاسلحة واعداد الجيوش والاساطيل . وبذا اختفت البطالة في الظاهر تحت ستار اعمال غير اقتصادية وكان الثمن خفض مستوى المعيشة .

كما عملت الدول على تنمية الشعور القومي بكافة السبل واتخذت من الوطنية فلسفة للحياة ودينا مقدسا ، فمجدت الدولة ورفعتها الى اسمى منزلة وبشرت بسلطانها على الفرد وصارت الدولة غاية في نفسها لها ثقافتها وتقاليدها وخواصها ورسالتها واهدافها الخاصة ، واصبح همها الاول تحقيق مصالحها الذاتية مهما تنافرت الوسائل مع الفكرة التعاونية بين الدول .

هذا التقديس لفكرة " الدولة الواحدة " و " الوطن الواحد " مهد الطريق لقيام الحكم المطلق . وهنا ننتقل الى عامل آخر له شأن كبير في تعديل اتجاه سير العلاقات الدولية ، ذلك هو الاتجاه نحو الديكتاتورية في معظم الدول . فكان " ستالين " والحزب الشيوعي في روسيا . و " موسوليني " والحزب الفاشستي في ايطاليا ، و " هتلر " والحزب النازي في المانيا . وحل الملك " اسكندر " البرلمان وابطل العمل بالدستور وحكم بمفرده معتمدا على مؤازرة الجيش في يوغوسلافيا . وقام الماريشال " بلسودسكي " في بولنده بانقلاب عسكري ركز السلطات في يده . وفي بلغاريا قام نظام فاشي دبره رجال الجيش للقضاء على الحركة الشيوعية . وظلت " المجر " يحكمها الاميرال " هورثي " حكما استبداديا رغم الدستور القائم . واذا انتقلنا الى اسبانيا رأينا فيها الفوضى ضاربة اطنابها بسبب تناحر الاحزاب ، ثم تعثر الحكومة الجمهورية الدستورية وقيام ديكتاتورية " فرانكو " .

والصورة التي تتراءى لاذهاننا بعد هذا العرض السريع الموجز ، تمتزج فيها الوان قاتمة ، فالعالم قد نكبته ازمة اقتصادية غاية في العنف والخطورة ، واضطرت الحكومات الى التدخل بوسائل استبدادية ، ولم يعد الناس يطيقون العيش والعمل في عالم يتركز فيه الخير في ايد قليلة . ونمت روح من الوطنية الجامحة الضيقة الحدود . وتناحرت النظم السياسية . وتصدعت نظم التربية والتعليم . وحدث تسابق في التسليح ، وتحولت الصناعات شطر الانتاج الحربي وعجز الساسة عن ادراك المعنى الحقيقي لفكرة التعاون بين الطبقات والامم .

افبعد هذا نعجب اذا اضطرب العالم واخفقت العصبة ... وكانت الحرب العالمية الثانية ولم ينقض عشرون عاما على ختام الحرب الاولى . كأنما كتب على الانسانية ان تتطهر من الادران والاطماع عن طريق الآلام والدماء .

على ان اختفاء عصبة " جنيف " في غمرة المعارك الطاحنه لم يحل دون بقاء الفكرة قوية حيه خلال الحرب ولم يمنع الدول الديمقراطية من ان تؤكد تمسكها مرة بعد مرة بالمبادىء التي قامت عليها العصبة .

فانبعثت " منظمة الامم المتحدة " كعصبة الامم عن ارادة الشعوب التي اكتوت بنار الحرب ، في ان تشهد نظاما عالميا يحول دون وقوع اعتداء جديد ، او اى اخلال بالسلم العالمي .

واما المبادىء التي قامت عليها المنظمة الجديدة فهي تلك التي اتخذها الحلفاء اساسا لتعاونهم ، والتي عبر عنها " ميثاق الاطلسي " الموقع من انكلترة والولايات المتحدة الاميركيـه في ١٤ اب ١٩٤١ و " تصريح الامم المتحدة " في اول كانون الثاني ١٩٤٢ ، والتي حددها مؤتمر موسكو في تشرين الاول ١٩٤٣ . الذى نص على وجوب انشاء هيئة دولية عامة تقوم على مبدأ السيادة والمساواة بين جميع الامم المحبة للسلم ، وفتح باب الانضمام اليها لجميع الامم صغيرها وكبيرها وذلك للمحافظة على السلم والامن الدولي . فكان هذا القرار بمثابة التمهيد لانشاء عصبة الامم الجديدة .

ونحن نعرف ما تلا ذلك من خطوات ففي اب ١٩٤٤ عقد مؤتمر " دمبرتون - اوكس " وفيه وضعت الاسس الدستورية للهيئة الدولية الجديدة . ثم بحث مشروع " دمبرتون اوكس " وأقر في مؤتمر عالمي حافل عقد في" سان فرنسيسكو" من اواخر نيسان حتى اواخر حزيران عام ١٩٤٥ وشهدته اكثر من خمسين دولة ، واقتصر في توجيه الدعوة الى هذا المؤتمر على الدول التي وقعت على" تصريح الامم المتحدة " واعلنت الحرب على قوات المحور قبل اول اذار ١٩٤٥ وقد استثنيت من هذه القاعدة كلا من بولونيا وسوريا ولبنان !! .

اما عدم توجيه الدعوة الى سوريا ولبنان ، في حين ان جميع الشروط المطلوبة لدعوتهما كانت موفوره ، فقد كان موضع الاستغراب الشديد [1]. وفي الثامن من شهر اذار ارسلت حكومتا الدولتين سوريا ولبنان مذكرة الى الدول الداعية - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفياتي - انكلتره - فرانسه - الصين - تبديان فيها تعجبهما من عدم توجيه دعوة اليهما لحضور المؤتمر ، وتعددان خدماتهما المختلفة للحلفاء ، وتلتمسان اعادة النظر في قرار الدعوة [2] وبعد بذل المساعي في هذا السبيل ، وعلى الرغم مما احاط هذه القضية من الحواجز والمناورات وفقت الحكومتان بمساعيهما .

وفي الثامن والعشرين من شهر اذار عام ١٩٤٥ اعلنت وزارة الخارجية الاميركية بانهـا وجهت دعوة الى حكومتي سوريا ولبنان للاشتراك في مؤتمر " سان فرانسيسكو " .

وسافر الوفد السورى الى " سان فرانسيسكو " ... وكانت المرة الاولى التي تشترك فيها سوريا في مؤتمر عالمي ذى شأن .

وضع " ميثاق الامم المتحدة " - خلافا لميثاق عصبة الامم وكما وضعت المحالفة المقدسة - والحرب مستمرة . وهذا ما اكسبه واقعية خلا منها ميثاق العصبة الذى وضع في نشوة النصر .

ولعل وضع الميثاق في زمن الحرب هو نقطة التماثل الوحيدة بين منظمة الامم المتحدة والمحالفة المقدسة وفيما عدا ذلك ، اى من حيث الاهداف المقصودة ، والمبادىء المعتمدة ، فهو اقرب صلة بميثاق العصبة .

---

(١) الدول العربية في منظمة الامم المتحدة - تأليف شاكر الديس

(٢) عن وثائق وزارة الخارجية السورية

وبالرغم مما بدا يومئذ في الميثاق من اوجه النقص، وبالرغم مما شعرت به الدول الصغـرى من انتقاص لحقوقها ومكانتها ، وما ساورها من جراء استئثار الدول الكبرى بالسلطان والتوجيه . فقد اعتبر الميثاق دعامه عظيمة في صرح السلم المقبل. ولما حققت الامم المتحالفة نصرها الشامل على المانيا واليابان واخذت نسائم السلم الاولى تترى ، زادت النفوس املا واستبشارا ، واتجهت سائر الامم بابصارها الى" هيئة الامم المتحدة " تلتمس على يديها حلول سائر المشكلات التي يعانيها استقرار السلم . ولم يكن يخطر يومئذ ببال احد ان حوادث الشهور والاعوام التالية لعام النصـر سوف تغشى باكدارها الكثيرة هذا الافق المتألق ، وتقلب تفاؤل الشعوب بسرعة الى موجة عامة من التشاؤم ..

عقدت " هيئة الامم المتحدة " جمعيتها العمومية الاولى في العاشر من شهر كانون الثاني بحضور ممثلي احدى وخمسين دولة . ومن غريب الاتفاق ان يكون شهر كانون الثاني هو نفس الشهر الذى صدرت فيه تصريحات الرئيس " ولسون " الاولى عن عصبة الامم (١٩١٨) . وعقدت فيه عصبة الامم القديمة جمعيتها العمومية الاولى /١٩٢٠/ وهو ايضا نفس الشهر الذى القى فيه الرئيس " روزفلت " تصريحه الشهير امام " الكونغرس " عن الحريات الاربع /١٩٤١/ .

***

٢ - مبادئ " منظمة الامم المتحدة "

تقوم منظمة الامم المتحدة على خمسة مبادئ كبرى :

١ - المساواة في السيادة بين جميع اعضائها ، لذلك فان الدول غير المستقلة لا تستطيع الاشتراك فيها .
٢ - وجوب قيام جميع اعضائها بالتزاماتهم بنية حسنه
٣ - اخضاع جميع المنازعات الدولية لاساليب التسوية السلمية
٤ - تعهد جميع اعضائها بالامتناع عن تهديد اواستعمال القوة ضد كيان او استقلال اية دولة من الدول .
٥ - وجوب مساعدة المنظمة في كل عمل تقوم به ، وفقا لمبادئ ميثاقها ، والامتناع عـن مساعدة اية دولة تتخذ ازاءها تدبيرا وقائيا او اقتصاصيا .

- - -

ان مراعاة هذه المبادئ تؤدى حتما الى تحقيق مقاصد المنظمة ، تلك المقاصد التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

" صيانة الاجيال القادمة من الحروب ، وتامين احترام الحقوق الاساسية للانسان ، "
" وحفظ كرامة الكائن الانساني وقيمته ، والمساواة في الحقوق بين المرأة والرجـل "
" وبين الامم الكبيرة والصغيرة . واحترام المعاهدات وقواعد القانون الدولي العرفيه "
" وتاكيد سيادة العدالة يضاف الى ذلك مقصد اقتصادى واجتماعي عام ، وهو مؤازرة "
" التقدم الاجتماعي وتوفير شروط افضل للحياة في اوسع جو ممكن من الحرية ..... "

- - -

اما الوسائل التي ينبغي للاعضاء ان يتذرعوا بها لبلوغ هذه المقاصد فهي :

١ ـ مباشرة التسامح والحياة في سلام مع جيرانهم
٢ ـ اتحاد الشعوب الحره لصيانة الامن والسلام
٣ ـ قبول المبادئ وضمان الاساليب التي تدعو الى نبذ استعمال القوة الا فيما يمس الصالح العام .
٤ ـ الالتجاء الى المؤسسات الدوليه لتامين التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

- - -

تلك هي مبادئ المنظمة ومقاصدها ووسائلها كما بينتها المادة الاولى من الميثاق . اما الدول التي لم تشترك في المنظمة فيطلب اليها ان تتصرف بصورة تتفق مع الميثاق حتى لا يؤدي غيابها عن المنظمة الى احداث ثغرة في التنظيم الدولي تعكر سلام العالم او تهدد الامن فيه .

ولكن المنظمة متعهده بان لا تعالج الشؤون التي تعتبر من اختصاصات المجالس والهيئات الداخلية فكل تدخل من هذا النوع محرم عليها تحريما تاما الا اذا ادت المنازعات الداخليـــة الى تهديد المبادئ التي تقوم عليها المنظمة ، فحينئذ يجوز لها ان تتخذ تدابير اقتصاديــة ضد الدولة التي تنشب فيها هذه المنازعات .

يبدو لنا من استعراض مبادئ المنظمة ومقاصدها انها تتفق كل الاتفاق مع الافكار التي بشرت بها الثورة الفرنسيه ، والقواعد التي قامت عليها عصبة الامم . ولكن دراسة وسائلها هي التي ستكشف لنا عن الفرق الجوهري بينها وبين هذه الاخيرة . ويتجلى هذا الفرق في المـادة الاولى من ميثاق المنظمة التي تنص على اتخاذ تدابير جماعية للقضاء على اي تهديد للســلم او اعتداء ووجوب اشتراك جميع الاعضاء في تنفيذها وامكان استعمال السلاح في سبيل ذلــك مادامت المصلحة العامة هي التي أملت هذه التدابير .

وفي هذه النقطة الاخيرة خطت المنظمة الخطوة التي احجمت عنها العصبة وســجلت انتصار النظرية اللاتينيه ـ الفرنسية ـ التي قامت مدى عشرين عاما بفكرة وضع قوة مســلحة تحت تصرف المنظمة الدولية على النظرية الانكلوساكسونية التي عارضتها معارضة شديدة . وتعتبر هذه الامكانية اهم ما ورد في الميثاق الجديد . ولولا تخويل الدول الكبرى حق النقض الذي يحد من اهميتها وتأثيرها لكانت من اقوى ضمانات السلام العالمي .

***

٣ ـ المســاواة بين الـدول

اما من حيث المساواة الحقوقية بين الاعضاء ، فان جميع الاعضاء المؤسسين والمنضمين فيما بعد للمنظمة ، متساوين في الحقوق ، لان الميثاق يقوم على المساواة بين الامم الصغيرة والكبيرة ، هذا من حيث المبدأ ، اما من حيث الواقع فان صلاحيات الدول الكبيرة والصغيرة تتباين كل التباين .

وقد سبق لعصبة الامم ان واجهت صعوبات جمة في تطبيق مبدأ المساواة بين الدول . ولـم تكن الدول الصغيرة مصدر هذه الصعوبات لانها بدت مستعدة كل الاستعداد لتطبيقه بحذافـيره وانما هي الدول الكبرى التي شعرت ، بحق ، انه لو استدعى موقف العصبة من مشكلة من المشـاكل استخدام القوة فان العبء يقع على عاتقها هي دون سواها ، فكيف تساوى ، وتلك حالها ، مـع

الدول الصغيرة • وكيف تمكن المساواة بين العراق ، مثلا ، بملايينه الاربعة والاتحاد السوفياتي بملايينه المائة والثمانين ؟؟ .

ان مثل هذه المساواة مستحيلة في الميدان العملي وان كانت واجبة في الميدان الحقوقي النظري ولذلك فان العصبة اذ ساوت بين جميع أعضائها في الجمعية العمومية ميزت بينهم في مجلسها • فخولت الدول الكبرى حق العضوية الدائمة فيه ولكن اكثرية المجلس كانت تتألف من الدول الصغيرة التي بوسعها اذا اعتمد نظام التصويت العادى ، ان تتخذ مقررات ضد ارادة الدول الكبيرة ، ولكن العصبة استدركت ذلك ، فاوجبت ان يكون التصويت في المجلس بالاجماع •

ذلك هو الحل الذى اقترحته العصبة والذى رغبت فيه بصورة خاصة انكلترة الحريصة على سيطرة الدول الكبرى داخل العصبة •

اما المنظمة فان من يدرس ميثاقها يشعر بان الدول الكبيرة أى الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وانكلترة وفرانسه والصين ، تحتل المركز الممتاز فيها • وان مبدأ الاجماع في التصويت يستمر فيها مقتصرا على الدول الكبيرة التي تحتفظ بعضوية دائمة في مجلس الامن كما تنص على ذلك المادة السابعة والعشرين من الميثاق •

" ان قرارات مجلس الامن في جميع الامور التي لا تتعلق بالاجراءات تؤخذ بتصويت "
" ايجابي من قبل سبعة اعضاء يدخل فيه أصوات الاعضاء الدائمين ، اى الخمسة الكبار • "

على ان الدولة التي تكون طرفا في النزاع لا يحق لها الاشتراك في التصويت •

وبالرغم من ذلك فان المنظمة اذ اعطت الدول الكبيرة المركز الممتاز الذى تطمع فيه فان ميثاقها افضل من ميثاق العصبة لانه لم يقرر نظام الاجماع في تصويت مجلس الامن على القضايا الاساسيه • فلم يعد بالامكان - ولو من الناحية النظرية - ان تشل محاولاته شأن مجلس العصبة ، فيما لو تدخل لتسوية نزاع ناشب بين دولتين تسوية سلميه ، او فيما لو باشر بعض التدابير الاقتصادية او العسكرية لدفع خطر يتهدد السلام • كما يدلنا على ذلك مثال كوريا ••• الواضح ، فلم تشترك موافقة " الخمسة الكبار " لتقرير التدابير العسكرية فيها •

ولا بد لنا من الاعتراض باسم مبدأ المساواة بين اعضاء منظمة الامم المتحدة على احكام المادة ٢٧ من الميثاق التي تحتم اجماع الاعضاء الدائمين • فهي قاعدة تتنافى مع مبدأ المساواة ولن يكون للمنظمة وجود فعال الا حين تزول زوالا تاما • ومثل هذا الاعتراض ابدته الحكومة الفرنسيه ، فطالبت في المذكرة التي قدمتها بملاحظاتها على مشروع " دمبرتون اوكس " بان لا يحتفظ بحق النقض للدول الكبيرة احتفاظا كليا ، وان يعدل تعديلا يخفف من حدته •

ولكن ما هي الاسباب التي ادت الى اختصاص الدول الكبرى بهذا الامتياز الخطر ؟

ان الاهتداء اليها ليس عسيرا في الوضع الحالي للامور اذا اخذنا بعين الاعتبار ان فكرة انشاء المنظمة الجديدة وضعت في مؤتمر موسكو في تشرين الاول عام ١٩٤٣ من قبل الدول الاربع التي كانت تتحمل اعباء الحرب ضد عدو مشترك • وكانت هذه الدول الاربع متحدات في كفاحها المشترك الجبار ، ترنو بابصارها الى السلم الذى ستكسبه مصممة على ان تكون فيه ايضا متحدة • ولما عقد مؤتمر " سان فرانسيسكو " التفت الدول الاخرى حول الدول الاربع التي خرجت من المعركة ظافرة وقبلت الامتيازات التي فرضت " للخمس الكبار " وهي امتيازات خطيرة جدا يمكن مقارنة الوضع الناشئ عنها " بمجلس ادارة للعالم " مؤلف من خمس دول وعلى جميع الدول الاخرى ان تنحني امامه • ونتيجة ذلك رأينا انعقاد مؤتمرات دولية تقتصر على " الخمس الكبار " وترتفع سلطتها فوق سلطة المنظمة ومجلس الامن • وحرمان الدول الصغيرة من حضورها ، ولها ان تملي اراداتها على العالم وعلى المنظمة •

اليس هذا بعثا لنظام المحالفة المقدسة في اسوأ ما كان عليه ؟ .. او ليس الا افسادا لكل ما احرز التنظيم الدولي من تقدم منذ سنة ١٨١٥ ؟ .. وهل ستتمكن الهيئة العامة للمنظمة من تلافي هذا الوضع .. بوسعها ان تحتج وان تقدم توصيات لمجلس الامن وللدول الكبيرة ولكن الكلمة الاخيرة ستظل لهذه الدول ...!

واذا اختلفت هذه الدول المسؤولة فيما بينها فماذا يحدث ! ؟ ان الاخطار التي يتعرض لها السلم العالمي من وجود " حق النقض " تتضاعف حينئذ - كما رأينا في السنوات الاخيرة - ويصبح هذا المبدأ انفجاريا ... اى انه يؤدى اما الى انقسام الدول الكبرى او الى الحرب ... واليوم ادى الى انقسام هذه الدول الى كتلتين الاتحاد السوفياتي وما يدور في فلكه ، والولايات المتحدة وانكلترة والرأسمالية الحرة ... وغدا ستكون الحرب ... التي هي النتيجة الطبيعية لوجود كتلتين متقابلتين متنافرتين في كل شيء ....

وهكذا عادت الانسانية ادراجها الى حيث بدأت وذهبت جميع الجهود التي بذلت للحيلولة دون الحرب والتي ادت الى تأليف جامعة امم سلمية هباء منثورا ...

ان العصبة حملت الناس على الشكوى من الاجماع وها هي القاعدة نفسها تعود الى الظهور في حتمية اجماع الاعضاء الدائمين لمجلس الامن ، فكأن ميثاق المنظمة لم يتقدم عن ميثاق العصبة خطوة واحدة الى الامام ، بل كأنهم تعمدوا الغاء المتنفس الوحيد الذى انشأته العصبة وهو حرمان العضو المعتدى ، الذى يراد اخراجه منها ، حق التصويت . ان لهذا العضو حق التصويت في مجلس الامن !... وبدون صوته لا يستطيع المجلس ان يوصي الهيئة العامة بفصله !...

وبذلك يتعطل نظام العقوبات اذا كان المعتدى دولة كبيرة ... فهل نعجب بعد هذا اذا وسوس الشيطان للدول الكبرى بالاعتداء ... ! ؟

ومن البديهي ان استعمال حق النقض يجب ان ينحصر في القضايا الكبرى التي تهدد بنشوب حرب بين هذه الدول نفسها ، ولكن لما لم يبق محصورا ضمن هذا النطاق الضيق ، ولما اصبح خطرا جاثما على صدور الدول الكبرى والصغرى على السواء ، بسبب كثرة استعماله حتى في اتفه الامور ، واصلت الدول الصغرى حملاتها ضده . ان لم يكن بقصد الغائه الغاء تاما ، فعلى الاقل بقصد الحد من مفعوله والحؤول دون تفاقم ضرره بعد ان كادت اعمال مجلس الامن ومنظمة الامم المتحدة تصاب بالشلل وتذهب الغاية المرتجاة من هذه المنظمة ادراج الرياح ... وبعد نقاش اتخذت الهيئة العامة لمنظمة الامم المتحدة القرار التالي :

" ان الهيئة العامة ، وقد اخذت بعين الاعتبار اغراض ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، "
" والخلافات التي نشأت عن تفسير المادة ٢٧ من الميثاق وتطبيقها ، ترجو بالحاح "
" من اعضاء مجلس الامن الدائمين ان يبذلوا قصارى جهدهم ، بالمشاورة مع بعضهم "
" البعض ، ومع زملائهم اعضاء المجلس الاخرين للتثبت من ان استعمال ((حق النقض)) "
" لا يعيق مجلس الامن من اتخاذ القرارات فورا ومن التوصل الى احكام حاسمة . وتوصي "
" مجلس الامن بان يطبق في اسرع وقت ممكن اصول العمل والطرق التي تتفق مع الميثاق ، "
" الامر الذى يساعد على انقاص الصعوبات التي تقف في سبيل تطبيق المادة ٢٧ من "
" الميثاق ويؤمن لمجلس الامن ممارسة اعماله بصورة فورية فعالة .[1] .... "

وعلى الرغم من اتخاذ هذا القرار لم تتبدل الحالة . فعادت الدول الكبرى مهاجمة هذا الحق - حق النقض - اما لالغائه او للحد من مفعوله ، بحصره ضمن نطاق الغرض الذى وجد لاجله

---

(١) قرار الهيئة العامة للامم المتحدة بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٤٦ .

حفظا لقوة منظمة الامم المتحدة وتعزيزا لنفوذها الدولي . ولكن بسبب تصلب " الدول الكبرى " بقيت هذه القضية معلقة وبقي خطر " حق النقض" يهدد القرارات التي يتخذها مجلس الامن لمعالجة القضايا الدوليةالتي تهدد سلم العالم وأمنه .

وقد لخص المستر " اتلي" رئيس وزراء بريطانيا السابق الموقف فيما يتعلق بحق النقض بقوله :

" لقد اتفقنا في " سان فرانسيسكو " على خلق حق النقض وانا متأكد اننا سنستعمله "
" فقط كملجأ اخير نلجأ اليه في القضايا الشديدة الخطورة التي قد تؤدي الى نشوب "
" نزاع بين القوات الخمس الكبرى ليس الا ... ولم يدر في خلدنا ... انه سيستعمل "
" بصورة متواصلة كلما كانت دولة كبرى على غير وفاق مع الدول الاخرى ... وهذا ما حدث "
" مؤخرا فقد استعمل حق النقض في كل امر تافه ، الأمر الذي جعل مجلس الأمن "
" عديم الفائدة .(1)............................ "

وقد عالجت الهيئة العامة هذه المعضلة مرة ثانية في دورتها العادية الثانية ، ولم تتوصل الى نتيجة حاسمة بصددها وبقيت معلقة ... الدول الصغرى تشكو ... والدول الكبرى تتمتع ... ويرقص السلم على برميل بارود ....

***

٤ - عضوية منظمة الأمم المتحدة

تقبل اعضاء في منظمة الامم المتحدة " الدول المحبة للسلام التي ترتضي التزامات الميثاق ، وترى انها مستعدة وقادرة على القيام بها . (٢) "

ومن البديهي ان انضمام دولة ما الى المنظمة يعني تقيدها بجميع مبادئها ، وتعهدها بتطبيق جميع التدابير المتخذة لصيانتها .

ولكن ما هو الاساس الذي يعتمد عليه في الحكم على اهلية الدوله وقدرتها على تنفيذ التزامات الميثاق ؟

ان هذا الاساس لم يحدد تحديدا كافيا ، لذلك وجدت المنظمة نفسها امام عقبة كأداء حين تقدمت البانيا في الدورة الاولى بطلب الانضمام اليها ، ففضلت تاجيل النظر في الطلب الى الدورة التالية ليتاح لها الوقت الكافي لسن شروط قبول الاعضاء الجدد .

ذلك هو موقف المنظمة من طلب الانضمام اليها ، واما العصبة فقد كانت اتخذت عام ١٩٢١ حين الفت نفسها في مثل هذا الموقف ، قرارا حددت فيه اهلية الدولة لعضويتها بما يلي :(٣)

١ - وجود حكومة قائمة وادارة قديرة على تأمين سير المصالح الاساسية للدولة سيرا منتظما .
٢ - قدرة الدولة على الدفاع عن كيانها واستقلالها السياسي .
٣ - قدرتها على ضمان السلام والامن العام داخل حدودها .
٤ - حيازتها لموارد اولية تستطيع ان تكفي بها حاجاتها .
٥ - وجود تشريع وتنظيم عدلي يضمن العدالة لكافة المتقاضين .

---

(١) من خطبة القاها في مجلس العموم البريطاني عام ١٩٤٦
(٢) المادة الرابعة من ميثاق منظمة الامم المتحدة
(٣) " ماهي منظمة الامم المتحدة " - الدكتور ريمون بارين " تعريب حسن صعب .

ولكن هذه الشروط لم تحل الاشكال لانها تترك مجالا للتساؤل ، عن المقصود بالحكومة القائمة هل هي الحكومة التي تعترف بها الدول الاخرى اعترافا حقوقيا ام اعترافا فعليا فحسب [1] ؟ وكيف تدافع عن كيانها ، وهل يقضي ذلك بان تكون حدودها محدده تحديدا عامـــا ؟ وكيف تصون استقلالها السياسي ، اليس معنى ذلك ان تمتنع اية دولة عن محاولة الضغط او التأثير عليها ؟

كل هذه الاسئلة كانت تحمل العصبة على توسيع التحقيق عن الدولة المرشحة لعضويتها ، فتدرس افعالها ، وتصريحاتها ، وتعهداتها السابقة ، وسلوكها في الميدان الدولي ، والجهود التي تبذلها لخدمة قضية السلام ، ومستوى الحضارة الذى بلغه سكانها ، وكل ماعدا ذلك مـن امور تتعلق بمركزها بين الامم ، والدور الذى تمثله على مسرح الحياة الدولية .

وقد سلكت المنظمة في هذا السبيل نفس الطريق الذى سلكته العصبة ، وان كان يستحسن ان لا تقصر تحقيقاتها على تصرفات الدولة الخارجية ، بل يجب ان تتناول سياستها الداخلية وكيفية معاملتها لرعاياها ، بحيث لا تقبل سوى الدول التي يقوم نظامها الداخلي على اساس ديمقراطـي قويم .

فليس بكاف ان تكون الدولة قديرة على ضمان الامن داخل حدودها لانه شرط يتوفر للدول الديكتاتورية قبل الديمقراطية ، ويجب أن تكون العضوية وقفا على الدول التي تحكم شعبها وفقـا لارادته .

وهناك اعضاء المنظمة الاصليون وهم الدول الاحدى والخمسين التي اشتركت في مؤتمـــر " سان فرنسيسكو " واصبح ميثاق الامم المتحدة الذى اقره هذا المؤتمر نافذ المفعول ابتداء من ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٥ ، اى بعد ان اودعت الحكومات الاميركية والسوفياتيه والانكليزية والفرنسـية والصينيه واربع وعشرون حكومة اخرى وثائق التصديق لدى حكومة واشنطن وفقا لما نصت عليه المادة ١١٠ من الميثاق .

وقد اودعت سوريا وثيقة تصديقها على الميثاق لدى وزارة الخارجية الاميركية في ١٩ تشرين الاول ١٩٤٥ واصبحت منذ ذلك الحين عضوا عاملا في منظمة الامم المتحدة ، تتمتع بكافة الحقوق التي تتمتع بها الدول الاخرى .

** * * **

---

(1) الاعتراف الحقوقي: "La Reconnaissance"de jure" هو الاعتراف الذى يعلن فيه رسميا وجود دولة جديدة فرض فيها اجتماع العناصر المقومة كاملة (كالسلطان والارض والسلطة .. الخ) وان حكومتها قادرة على ممارسة سلطة مطاعة .
الاعتراف الفعلي "La Reconnaissance"de Facto" هو الاعتراف القائم على عقد الصلات مع الدولة الجديدة - واخصها الصلات الاقتصادية - دون الالتفات الى وصفها الحقوقي . فهو يقر حالة فعليه - ويسمح بانشاء علاقات مستندة الى هذه الحالة دون ان تنتج هذه العلاقات وضعا حقوقيا بل دون ان يكون من ورائها وعد بوضع حقوقي . فهذا الاعتراف لا يعدو تبادل الصلات المادية ولا يشكل حقا من الحقوق .
" عن موجز في الحقوق الدولية العامة - تأليف حنا ديغو - ترجمة سامي الميداني "

٥ - التزامات الامم المتحدة

سبق ان رأينا ان الانضمام الشكلي لمنظمة الامم المتحدة يحدث اما بالتوقيع على ميثاق حزيران ١٩٤٥ او بقبول الالتزامات التي يلقيها الميثاق على الدول الموقعة عليه ٠

وهكذا يضيف الاشتراك في المنظمة الى الواجبات العادية للدولة التزامات خاصة ٠ فلا يكفيها ان تتصرف بنية حسنة في سياستها او ان لا تسيء الى جيرانها ، بل عليها ان تتجاوز ذلك الى التقيد بما تنص عليه مواد الميثاق ٠

ويهمنا بالدرجة الاولى الآن ، ان نقرر فيما اذا كان وفاء الدولة للالتزامات التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة يؤدي الى تنازلها عن جزء من سيادتها ٠ لان الذي نعلمه عن عصبة الامم ، ان الالتزامات التي فرضتها لم تكن تتعارض مع مبدأ السيادة ٠ لان العصبة لم تكن مركزا لدولة اتحادية ، ولم تكن اتحاد دول ، ولا دولة فوق الدول ٠ بل كل ما قاله عنها الحقوقيون هو انها جامعة او نقابة دول ، يوجد بينها مقصد مشترك هو الرغبة في صون السلام بين الشعوب واهم دليل قدموه تأييدا لهذا الرأي هو ان قاعدة الاجماع التي كانت اساس التصويت في الجمعية العامة والمجلس تحول دون اكراه اية دولة من الدول على الارتباط بقرارات تابى الموافقة عليها ٠ فهل استمر الحال على هذا المنوال في منظمة الامم المتحدة ، وهل انبثق عن ميثاق المنظمة قانون دولي عام تتقيد به جميع الدول سواء اشتركت فيها ام لم تشترك ، سواء حاربت في صف الامم المتحدة ام لم تحارب ؟

اما التزامات الامم المتحدة التي نص عليها الميثاق ، فتأتي في طليعتها الالتزامات الواردة في المقدمة اي : " تتعهد شعوب الامم المتحدة بان تسلك حيال بعضها سياسة التسامح وحسن الجوار ، وان توحد قواها لصيانة السلام والامن في العالم ، وان تقبل وتقرر الاساليب التي تحول دون استخدام القوة الا في سبيل الصالح العام ، وان تلوذ بالهيئات الدولية لتعضيد تقدم الشعوب الاقتصادي والاجتماعي ٠ " (١)

واخطر الالتزامات الملقاة على عاتق الاعضاء هي الالتزامات المتعلقة " بالامن الجماعي " اذ ان المادة الخامسة والعشرين من الميثاق تلزمهم جميعا بقبول وتطبيق مقررات مجلس الامن ، وهي مقررات تصبح في غاية الاهمية حين تؤخذ ضد دولة يعتبر المجلس تصرفاتها خطرا على السلام وحينئذ يطبق بحقها اما عقوبات سلمية ، او عقوبات عسكرية ٠ اما العقوبات السلمية فهي التي لا تقتضي استخدام القوة المسلحة ، كقطع المواصلات قطعا جزئيا او كليا ، والمقاطعة الاقتصادية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ٠ واما العقوبات العسكرية فهي التي تؤدي بالمجلس الى استخدام القوة المسلحة ، ولكي يستطيع المجلس تطبيق هذه العقوبات تطبيقا كليا سريعا قضت المادة ٤٣ من الميثاق على الاعضاء بان يضعوا تحت تصرفه ، بناء على طلبه ووفقا لاتفاق خاص ، القوة العسكرية والمساعدة اللازمة وجميع التسهيلات بما فيها حق المرور في اراضيها ، مادام المرور ضروريا لصون السلام ٠ والميثاق يقدم ضمانات حسنة للدولة التي يحتاج المجلس الى استخدام جزء من قواتها المسلحة ، دون ان تكون عضوا فيه ٠ فهو يخولها حق الاشتراك في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام قواها الموضوعة تحت تصرفه ٠

ويطالب بعض الاعضاء منذ زمن السلم بان يبقوا بعض قواتهم تحت تصرف المجلس ، ليكون بوسعه المبادرة الى اتخاذ تدابير عسكرية اقتصاصية فورية فيما لو استدعت ذلك ضرورة حفظ السلام ٠

وتنص المادة ٤٨ على ان الاعضاء ينفذون التدابير المقررة لصون السلام والامن الدولي تنفيذا مباشرا في جميع الهيئات الدولية المختصة التي يشتركون فيها ٠ كما تنص المادة ٤٩ على ان الاعضاء يتساعدون على تنفيذ قرارات المجلس ٠

---

(١) هذه التعهدات مشروحة في الفصل الاول من ميثاق الامم المتحدة تحت عنوان " المقاصد والمبادئ "

اما في ميدان التعاون الاقتصادى والاجتماعي الدولي فان الاعضاء يتعهدون بان يتعاونوا مع المنظمة مجتمعين او منفردين لبلوغ الاهداف التالية :

١ - رفع مستوى الحياة ، وتحقيق الاستخدام الكامل وجميع الشروط التي تؤدى الى رقـي الانسانية الاقتصادى والاجتماعي .

٢ - حل المشكلات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعاون الدولي في ميـدان الثقافة والتربية .

٣ - احترام حقوق الفرد احتراما فعليا عاما ، وتامين الحريات الاساسية للجميع بدون تفريق في العرق او الجنس او اللغة او الدين .

ولا بد ان يكون لمراعاة هذه المبادىء في الميدان الدولي اثرها في الحياة الداخليـــة لكل دولة لانه يستحيل على الدولة الاستبدادية ان تحترمها في الخارج بينما تحرمهـا على شعبها في الداخل .

ولا تقتصر الالتزامات على ما اسلفنا ، بل هي تبلغ حتى امور الوصاية على الشعوب . وواجب الاوصياء التحريرى حيالها ، فالدول التي " تحمل مسؤولية " ادارة اقليم اجنبي عنها ملزمة بأن تؤمن لشعبه التقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي الفكرى ، وان تنمي اهليته للحكم الذاتـي ، وان تحترم امانيه السياسية ، وتساعده على ترقية هيأته السياسية الحرة ترقية تدريجية مطـردة ، وان تسلك فيها سياسة بنائية ايجابية وتشجع مشروعات البحث العلمي .

والدول المستعمرة ملزمة بموافاة الامانة العامة للمنظمة بصورة دورية بكافة المعلومات الاحصائية والفنية المتعلقة باحوال المستعمرات والمحميات ، الاقتصادية والاجتماعية ، واحوال التعليم فيها .

والدول التي تتولى الوصاية ملزمة بمثل ذلك ، ومطالبه بأن تؤمن معاملة واحده لجميع اعضاء المنظمة ورعاياهم في جميع الميادين الاجتماعية والاقتصادية والتجارية . " و " ان تقيم قضاء يحكم بين هؤلاء الرعايا بالعدل والمساواة . " (١) والى ان تعقد اتفاقات الوصاية المنصوص عليها في الميثاق لا يجوز تفسير هذه الاحكام " بانها تعدل بشكل من الاشكال حقوق شعب من الشعوب او اتفاقا مـن الاتفاقات الدولية النافذة المفعول ، التي يرتبط بها عضو من اعضاء المنظمة . " (٢) واخيرا يتوجـب على السلطة المكلفة بالوصاية ان تتقبل الزيارات الدورية التي ترى الهيئة العامة او مجلس الوصايـــة ضرورة القيام بها للمناطق الموصى عليها ، في مواعيد تحدد بالاتفاق بينهما وبين السلطة المختصـة . وعليها ان تقدم للهيئة العامة تقريرا سنويا عن تقدم السكان الخاضعين للوصاية في الميادیـــــن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية .

ويتعهد اعضاء الامم المتحدة سلفا بالانصياع لقرارات " محكمة العدل الدولية " في المنازعـات التي يكونون فيها فرقاء . ولمجلس الامن ان يتخذ حيال الدولة التي تخالف ذلك ما يراه مناسبا مـن تدابير .

وهم يتعهدون ايضا باحترام الطابع الدولي الخالص للامين العام ولموظفي الامانة العامة وبأن يتفادوا التأثير عليهم وهم يؤدون مهمتهم .

وكل معاهدة او اتفاق دولي يعقده عضو من اعضاء المنظمة يجب ان يقوم على احترام الالتزامـات الواردة في الميثاق . وكل عقد من هذا النوع يجب ان يسجل بعد ابرامه لدى الامانة العامة وان ينشر من قبلها .

---

(١) المادة ٧٦ فقره /د/ من الميثاق

(٢) المادة ٨٠ من الميثاق .

وتلزم الامم المتحدة في المادتين ١٠٤ و١٠٥ من الميثاق بان تعترف في بلادها للمنظمة ولجميع موظفيها وممثليها بالامتيازات والحصانه التي يتطلبها العمل لبلوغ مقاصد الميثاق . ولا يجوز ان تقيد هذه الامتيازات بقيد ما ، وكيفما كانت الظروف فان من حق موظفي المنظمة ان يتصلوا بها حيثما كانوا اتصالا مباشرا يؤمن لهم الاستقلال في اداء واجبهم .

***

٦ - الطبيعة القانونية لمنظمة الامم المتحدة

لا بد لنا لكي نستطيع تحديد الطبيعة الحقوقية الصحيحة لمنظمة الامم المتحدة ، من التحدث عن بعض مبادئ القانون الدولي المتعلقة بسيادة الدولة ، وهو بحث جرت به الاقلام كثيرا ، وكانت المعضلة التي يواجهها الباحثون هي كيفية التوفيق بين التمسك به وبين الاذعان للقانون الدولي .

لقد عرفت السيادة بأنها : " اختصاص الدولة اختصاصا مطلقا ، وحقها في ان تتولى كل ما يتعلق بمصالحها العامة ، وفي ان تقرر كيفية توجيه واستخدام قوى الامن داخل حدودها ، ولكنها لا تمتد الى خارج الحدود الوطنية الا بالقدر الذى لا يضر بالغير ولا يمس حقوق الدول الاخرى . " (١)

ومبدأ سيادة الدولة مبدأ راسخ الاصول منذ امد بعيد . ففي مؤتمر " فيينا " قرر " مجلس السياسة الاوربية " ان لا يتولى اختصاصات الدول غير الممثلة في المؤتمر . وبعد ذلك في مؤتمر " اكس لا شابل " دعيت الدول الصغيرة للاشتراك مع الدول الكبيرة في بحث الامور التي تهمها ، " فليس هناك اية وسيلة جائزة يمكنها حرمان الدول من الاستقلال باختصاصاتها " .

وقد اعترفت عصبة الامم بان حقوق الدول لا يمكن تعديلها الا بموافقتها التامة ، وكذلك أقر القضاء في محكمة التحكيم ومحكمة العدل الدولية هذا المبدأ . ولم يكتب الفشل لمشاريع التحكيم الالزامي في مختلف المناسبات الا لان الدول استشعرت فيها امتهانا لسيادتها لا تستطيع احتماله .

ولقد تعارض مبدأ السيادة في مناسبات جمه مع مبادئ القانون الدولي . وابرز الامثلة على ذلك الفقرة الاولى من المادة السادسة عشرة من ميثاق العصبة فهي تنص : " على ان كل عضو يلجأ الى الحرب يعتبر على الفور في حالة حرب مع جميع دول العصبة ، فتكون ملزمة بحسب نصوص الميثاق بان تقطع معه العلاقات التجارية والمالية ، وان تحظر على رعاياها الاتصال برعاياه وان تعمل لقطع المواصلات التجارية والمالية بين مواطنيه ومواطني اية دولة من الدول الاخرى من غير الاعضـــاء . ويجب عليهم ان يعاونـوا بجانب من قواتهم البرية والبحرية والجوية طبقا لتوصيات المجلس بقصد حمل الدولة اللاجئة الى الحرب على احترام التزاماتها .

كل هذا واضح بين . ولكن الذى يكتنفه الغموض هو التفسير الذى فسرت به هذه المادة اذ انه ترك لكل دولة ان تقدر فيما اذا كانت الشروط المطلوبة لتطبيقها متوفرة ام لا ، وفيما اذا كان من الواجب عليها كنتيجة لذلك ان تقطع علاقاتها بالدولة المعتدية ام لا .. بل ان بعـــض المؤلفين ذهبوا الى ابعد من ذلك في تفسيرها ، فافتوا بان سيادة الدولة تخولها الحـــق في ان تقدر بنفسها ما اذا كان التزامها الاتفاقي ما يزال ساريا او ان تغير الظروف قد ابطل مفعول

---

(١) الدكتور ريمون بارين - ما هي منظمة الامم المتحدة - تعريب حسن صعب .

المادة وأحلها من تطبيقها [1] • وقد اثير البحث في هذا الموضوع عام ١٩٣٥ حين اريد تطبيق العقوبات على ايطاليا فاتفق على العقوبات الاقتصادية دون العسكرية ومع ذلك شكت بعض الدول ان هذا الاجراء اضر بمصالحها المادية • ولو تعدى الامر العقوبات الاقتصادية الى العســـكرية لظهرت الشكوى اشد مرارة •

لكن هناك عقوبة وضعت ضد الدولة التي قد تنتهي بها تقديراتها الى الامتناع عن تطبيق هذه المادة ، وهي عقوبة الاخراج من العصبة ، وهي عقوبة نظرية لا خطر لها ، لانه لم توضع اية قاعدة تنص على ان الدولة المطرودة من العصبة تخسر وجودها كدولة مستقلة او تعرض حياتها للزوال • ولو وضعت هذه القاعدة لاصبح حال الدولة المطرودة من العصبة كحال الملك المسيحي الذى يصيبه الحرمـــان، في القرون الوسطى ، فينبذ من المجتمع الانساني المتمدن ••• !

وكانت نتيجة هذا النقص افساح المجال امام الدول الدكتاتورية لتاليف كتلة منشقة تتمرد على معاهدات الصلح ، وعلى التزامات الميثاق ، وترفض التقيد بها •

وهكذا انتصر مبدأ السيادة على فكرة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة ١٦ مـــن ميثاق عصبة الامم وسجل له انتصار ثان في المادة الخامسة التي تنص على : " ان قرارات الجمعيـــة العامة والمجلس تؤخذ باجماع اعضاء العصبة المشتركين في الاجتماع ، الا اذا ادخلت نصوص صريحة تقضي بغير ذلك ••• " ولم يكن ليستثنى من الاجماع الا التصويت على الامور المتعلقة بالاجراءات فتؤخذ المقررات فيها بالاكثرية البسيطة •

وامام هذا الوضع لم تجد العصبة مفرا من تقرير استثناءات تخفف من وطأة الاجماع ، وهـــو تخفيف بعدو لنا ظاهرا اكثر منه فعليا ، واهم الامور التي تقرر فيها الاستثناء هي الواردة في المادة الخامسة عشرة من الميثاق ، اى حرمان الدول ذات العلاقة من الاقتراع لدى عرض المنازعات الدوليـة بينها على مجلس العصبة ، واستثناء العضو الذى يقترع على اخراجه من العصبة ، من الاجمـــاع المطلوب •

ومن ناحية اخرى حاولت ان تسلك في اعمالها سلوكا يحد من خطر الاجماع ، فتوسعت في تفسير مفهوم الاجراءات وقررت اعتبار الممتنعين عن التصويت غائبين عن الجلسة ، وقالت بضرورة الاجماع في المقررات فحسب ، اما التنميات او الاراء فيمكن التصويت عليها بالاكثرية ، وجعلت الاقتراع في اللجان بالاكثرية لان عملها تحضيرى ولا لزوم للاجماع فيه •

وبالرغم من جميع هذه الاستثناءات الشكلية والعرفية فان قاعدة الاجماع قتلت امكانيـــات العصبة واسبغت على مقرراتها الابهام والغموض • لقد كان الاولى بها ان تأخذ برأى سويسرا التي اقترحت ان تعتبر المقررات الزامية باكثرية ثلاثة أرباع الاصوات على ان يبلغ سكان الدول الموافقة ثلاثة ارباع سكان الدول المشتركة في العصبة •

هذا في عصبة الامم القديمة ، اما في منظمة الامم المتحدة الجديدة فعلينا البحث في الاجماع ايضا لنرى هل تخلصت منه المنظمة ام بقي كما في العصبة ؟ ثم علينا البحث هل في انضمام الدولة الى منظمة الامم المتحدة تنازل عن جزء من سيادتها ؟••

هذا البحث يقتضي التفريـــق بين الدول اعضاء المنظمة والدول الغريبة عنهـــا والدول المعادية :

---

(١) الدكتور محمود سامي جنينه _ بحوث في الحياد _ •

ا - الدول الاعضـاء :

تنص المادة ٢٧ من ميثاق الامم المتحدة على : ان مقررات مجلس الامن في مسـائل الاجراءات تؤخذ بموافقة سبعة اعضاء بما فيهم اصوات الدول الخمس الدائمه ، على ان تراعـى الفقرة الثامنة من المادة ٥٢ التي تنص على وجوب امتناع من كان طرفا في النزاع عن التصويت . "

والذى نعلمه ان اهم مقررات الامم المتحدة هي التي يتخذها مجلس الامن ، فهو الذى يدعى الى العمل اذا ما جد طارىء يهدد السلام الدولي . ولئن اقرت في الهيئة العامة قاعدة التصويت بالاكثرية البسيطة او باكثرية الثلثين وفقا للحالات المعروضة ، فان المهم في نظرنا هو ذلك التفريق في مجلس الامن بين الدول الدائمة والدول غير الدائمه ، ذلك التفريق الذى يجعل من المستحيل اتخاذ قرار في المجلس ضد ارادة دولة من الدول الدائمة ، اى الدول الخمس الكبرى . ومعناه مخالفة مبدأ المساواة بين الاعضاء الذى قامت عليه المنظمة ونصت عليه المادة الثانية من الميثاق ...

ولو بحثنا اثر هذا الوضع على سيادة الاعضاء لوجدنا انه يحفظ سيادة الدول الكبرى مطلقة ومصونة عن اى مساس ... !!! بينما يقيد من سيادة الدول الاخرى التي قد ترى نفسها مسوقة في قرار اتخذته الاكثرية ، او انها قد تجر الى الحرب بدون رضاها وبدون ان يكون لها يد في ذلك .

وهو وضع جائر من الناحية العملية وافضل منه وادنى الى المنطق والعدل الاقتراح السويسرى حول اكثرية الثلاثة ارباع التي تمثل ثلاثة ارباع سكان اعضاء المنظمة . اذ انه يضمن ان لا ترتبط اكثرية البشرية بتصويت اكثرية من الدول الصغيرة النـذرة السكان ..

وهكذا نرى ان موقف المنظمة من مبدأ السيادة في قسم من الامور الموكولة اليها كموقف العصبه ، ولكنها استطاعت في امور اخرى ان تتجاوز العصبة وان تتولى هي بعض الصلاحيات التي كانت موقوفه على الدول حتى الآن .

فالمبادىء الفلسفية والخلقية التي انبثق عنها الميثاق هي نفس المبادىء التي تباشرها الدول المتمدنة منذ اعلنت الثورة الفرنسية . فاذا اخذنا الحرب ، مثلا ، لوجدنا انه لم يعلنها خارج القانون بل اقر الحرب الشرعية كما اقرها ميثاق العصبة عام ١٩١٩ . ولكن البدعة التي جاء بها هي الزامـه الامم المتحدة بان تبقي قسما من قواتها تحت تصرف مجلس الامن ليتولى استخدامها حين تدعو الحاجة الى ذلك . فهل هذا تنازل من الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها ؟ اذا صح اعتباره كذلك فهو تنازل ارادى تقوم به الامم المتحدة ، وهي مدركة تمام الادراك لما تفعل ، وهو مختلف عن ذلك التنازل الذى تضطر اليه بعض الدول حين تدعى للاشتراك في عقوبات اقتصاديه او عسكرية لم يكن لها يد في تقريرها .

واذا قال البعض ان الدول حين تنضم للمنظمة تكون على بينة من امر هذه العقوبات ، الا ان قبولها بها في ذلك الحين لا ينفي ان احوالها قد تتغير فيما بعد ، وان ما كان سهلا ويسيرا عليهـا لدى دخولها المنظمة قد يصبح عسيرا متعذرا بعد انقضاء فترة من الوقت ، وانها ربما كانت لدى فرض العقوبات في حال لا يسمح لها بالاشتراك في تطبيقها .

ونحن لا نقصد هنا انتقاء الحالات التي قد تؤدى الى تنازل الدول عن جزء من سيادتها . وانما نرى ان كل تنازل من هذا النوع ذو فائدة قصوى لمستقبل المنظمة ، وان الذى يحد من فائدتـــه انما هي اللامساواة التي اوجدتها المادة السابعة والعشرين من الميثاق بين اعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين .

اما الالتزامات المتعلقة بالوصاية فانها لا تنقص سيادة الدولة الوصية في شيء . لان الامتيازات التي يفرض على الوصي منحها لبقية الاعضاء في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية ، انما تقرر باتفاقات حره بين الدول ذات الاختصاص .

ولكن في التزام الاعضاء برفع منازعاتهم الى " محكمة العدل الدولية " وتعهدهم بقبول احكامها ، تنازلا عن جزء من السيادة يستحق الاستحسان والتقدير .

وخلاصة ما تقدم ان مبدأ السيادة تعرض لتحديدات في ميثاق منظمة الامم المتحدة لم يكن لها مثيل منذ انشىء القانون الدولي وهي نتيجة نبتهج لها ، والذى ارجوه بعد ذلك ان لا تكون العقوبتان اللتان يتعرض لهما من يخالف الميثاق ، اى حرمانه من جميع حقوقه وامتيازاته كعضو في منظمة الامم المتحدة ، او اخراجه منها ، مجرد عقوبتين وهميتين ، بل تكونا ذات اثر فعال وان تفرد الدولة التي تفرضان عليها في الحياة الدولية ، وتظل دونما شريك في اى عمل من الاعمال .

ولو اردنا في ختام بحثنا لطبيعة منظمة الامم المتحدة الحقوقية استقصاء صلاحياتها لوجدنا ان الهيئة العامة ومجلس الامن يتوليان صلاحية التشريع في القانون الدولي . وان مجلس الامن يتولى بالاضافة الى ذلك الصلاحية التنفيذية بقوة قراراته وبواسطة لجنة اركان الحرب الموضوعة تحت تصرفه وان محكمة العدل الدولية تتولى الصلاحية القضائية ، وان المنظمة بمجموعها تمثل ذلك الجزء من السيادة الذى تنازل لها عنه اعضاؤها بحكم انضمامهم اليها .

فهي ليست " نقابة عروش " كمحالفة عام ١٨١٥ ولا " نقابة امم " كعصبة عام ١٩١٩ ولكنها بلغت شأوا أبعد من ذلك في الميدان الدولي وانطوت على كثير من خصائص " الدولة فوق الدول " التي خلت منها المنظمات الدولية التي سبقتها الى الوجود . وليس معنى ذلك انها تمارس صلاحيات عامة غير محدودة بالنسبة لاعضائها ، لانها مقيدة " بان لا تتدخل في الشؤون الوطنية التي تعتبر من اختصاص الدولة ذات الشأن . " ولكن هذا القيد لا يحول بينها وبين تطبيق " التدابير الاقتصادية المنصوص عليها في الفصل السابع . "

٢ - الدول غير الاعضاء :

انتهينا من دراستنا لمبدأ السيادة في المنظمة الى ان ميثاقها توصل الى تعديله بالنسبة للدول المشتركة فيها ، ولمعرفة مدى شمول هذا التعديل للدول غير المشتركة فيها ومعرفة مدى سيادتها ، يقتضينا دراسة الاحكام الخاصة بالدول المعادية ، والدول التي رفضت المنظمة قبولها ، والدول التي آثرت بنفسها الاعتزال .

آ - الدول المعادية : ان " الدولة المعادية " في نظر الميثاق هي : " الدولة التي كانت اثناء الحرب العالمية عدوة احد الموقعين عليه . " [1] . اما حالتها الخاصة فهي مشروحة في المادتين ٥٣ و ١٠٧ .

اما في المادة ٥٣ فقرة ٢ فان الميثاق يجيز للمنظمات الاقليمية او للدول المرتبطة باتفاقات اقليمية ان تتخذ حيال الدولة المعادية اذا عادت الى سياسة العدوان التدابير الاقتصادية المباشرة دون اذن سابق من مجلس الامن . ويستطيع الاعضاء الذين يعنيهم الامر ، وفقا للمادة نفسها ، ان يعهدوا فيما بعد للمنظمة ، باستدراك التصرفات العدوانية الصادرة عن هذه الدولة .

اما المادة ١٠٧ فانها تنص على ان احكام الميثاق لا تطبق في حال من الاحوال على اية دولة من دول المنظمة تضطر او يؤذن لها بان تتولى مسؤولية عمل ناتج عن الحرب العالمية الثانية ، ضد اية دولة من الدول المعادية . وبذلك تحرم هذه الدول من حماية الميثاق ، فتطبق العقوبات عليها دون مراعاة اى تدرج في ذلك ، ودونما حاجة لان تسبقها محاولات توفيقية من قبل المنظمة .

---

(1) الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من الميثاق .

ويبرر صرامة هذه الاحكام الدولية انها وضعت لفترة مؤقتة ، وانها واردة في الميثاق تحت عنوان " احكام انتقالية للامن " وان مفعولها سيقف حين تنتهي هذه الفترة . بوضع الاتفاقات الخاصة بالامن التي ينصعليها الميثاق ، موضع التنفيذ ، وانها لم يكن منها بد لتزويد الدول المسالمة بوسائل تدافع بها عن نفسها ضد اعدائها فيما لو عاودوا الاعتداء او حاولوا التملص من الالتزامات التي ستقيدهم بها معاهدات الصلح .

وهناك المادة ٧٧ التي تجيز اقتطاع بعض الاقاليم من اراضي الدول العدوة ووضعها تحت الوصاية الدولية ، فمثل هذا الاجراء يقتضي وجود احكام خاصة كالتي نصت عليها المادة ٥٣ و ١٠٧ لكل تحول دون عودة هذه الاقاليم الى الدول التي فصلت عنها . وان مجرد وضعها تحت الوصاية الدولية يعني حرمانها من كثير من حقوق السيادة ، ومن الجائز اذن حين تتوفر الضمانات اللازمة الاعتراف بهذه السيادة لحكومات محلية .

ويستنتج من كل ذلك ان الاحكام التي تفرضها المنظمة على الدول المعادية التي لا تشترك فيها اشد من تلك التي تربط بها اعضاءها .

ب - الدول الاخرى : اما وضعية الدول الاخرى ويقصد بها الدول التي رفضت المنظمة قبولها بسبب نظامها الداخلي كاسبانيا ، او الدول التي تؤثر بمطلق ارادتها ان تظل بمعزل عن المنظمة كسويسره .

ان هاتين الفئتين من الدول تعاملان بالرغم من جميع الظواهر الخادعة ، والنزعات المتضاربة للامم المتحدة ، معاملة واحدة . لان بعض اعضاء مجلس الامن قد يجنحون على النظام الداخلي لأمة من الامم ويطلبون التدخل لاصلاحه ، بينما يرى البعض الآخر وجوب تركه على حاله . فتكون النتيجة ان تترك كل من الدول التي رفضتها المنظمة والتي آثرت الاعتزال حرة التصرف بشؤونها وطليقة من اى التزام من التزامات الامم المتحدة .

ولكن المبادئ العامة للميثاق تنص على " ان المنظمة تتصرف بصورة تحمل الدول غير المشتركة فيها على العمل ، وفقا لمبادئها ، بالقدر الذى تتطلبه صيانة السلام والامن الدوليين . " وهذا النص يخول المنظمة حق النظر في تصرفات هذه الدول ويعترف لمجلس الامن بحق تطبيق التدابير الأقتصادية او الوقائية التي ينص عليها الميثاق في حال قيام احدى هذه الدول بعمل من شأنه تهديد السلام او اعلان الحرب او الاعتداء على أحد .

وفي مقابل ذلك تستطيع هذه الدول ان تستفيد من مؤازرة المنظمة بالرغم من عدم اشتراكها فيها ، اذا وجدت طرفا في نزاع يخشى منه الاخلال بالنظام القائم . ويكفيها ان تلفت نظر المنظمة الى النزاع الناشب وان تتعهد بقبول الحل السلمي الذى يقضي به الميثاق . لتلبي المنظمة طلبها . كما انه يباح لها ان تلفت نظر المنظمة الى الاضرار التي تلحق بها من جراء تطبيق العقوبات على دولة من الدول التي تعكر السلام والأمن الدوليين .

ولا يحق لمجلس الامن ان يطالب هذه الدول بالاشتراك في العقوبات التي يطبقها على الدول المثيرة للاضطرابات والحروب ، وكل ما يسعه ان يطلبه اليها هو الامتناع عن ملعدة هذه الدول في اعمالها العدوانية امتناعا باتا . فاذا لم تتقيد بهذا الطلب جاز له ، ان يطبق ضدها ما يشاء من تدابير رادعة بل وان يشملها بنفس العقوبات التي تطبق على الدولة المعتدية اذا دعت الضرورة الى ذلك .

ويحق لهذه الدول بموافقة مجلس الامن ان تطلب الى محكمة العدل الدولية الفصل في نزاع بينها وبين دولة اخرى • ويتوجب على المحكمة ان تطبق عليها نفس الاحكام التي تطبق على اعضاء الهيئة دون تمييز او تفريق • وكل ما يطلب اليها مقابل ذلك هو دفع حصة عادلة من النفقات اللازمة التي تعينها المحكمة •

ويبدو من تحليل النصوص التي اوردناها ان الدولة التي لم تنضم انضماما اراديا صريحا الى المنظمة ، ملزمة ، مع ذلك ، بان لا تسلك سياسة تتعارض مع مبادئها • وفي هذه الحالة تكون مبادىء القانون الدولي هي التي تحد من سيادتها • ويكون الفرق بين الحال الناشىء عن وجود المنظمة بالنسبة للاحوال السابقة انها هي القيمة على احترام هذه المبادىء وتطبيقها وان لديها الوسائل التي تمكنها من حمل الدول غير المشتركة فيها على احترامها ومراعاتها وانها لم تتوصل الى اكراه الدول جميعا على الخضوع لها ، فان الحق العام يخولها ان تفرض مقرراتها على الجميع •

* * *

جامعة الدول العربيـــة

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

ان فكرة جامعة الدول العربية ان هي الا ثمرة الحركة العربية التي بدأت منذ نصف قرن مضى ، واستهدفت وحدة البلاد العربية كافة واستقلالها . وترجع هذه الفكرة الى اواخر ايام الدولة العثمانية حين قامت العناصر غير التركية ، ومن بينها العرب ، مطالبة بحقوقها ، ولا سيما المساواة بينها وبين الاتراك ، فلما حاول الاتحاديون ان يمثلوا العناصر غير التركية ، ويخلعوا عليها طابع الحركة القومية التركية نجم رد فعل عنيف لدى العناصر غير التركية - واخذت تطالب بالاستقلال والانفصال عن جسم الدولة العثمانية . ولقد نشط العرب في الآستانة والفوا الجمعيات العربية التي ترمي الى تعزيز الفكرة القومية ، وتسعى الى استقلال البلاد العربية . ثم انتشرت الدعاية العربية في سوريا والعراق وفلسطين والحجاز ، وكان العرب خلال ذلك ينتهزون الفرص للانقاض على الدولة العثمانية . فلما نشبت الحرب العالمية الاولى غدت الحركة العربية خطرا عظيما على كيان الدولة العثمانية حتى ان الالمان اسدوا نصحهم للاتراك بوجوب ترضية العرب ومناهضة الشعوب الاسلامية على الاستعمار الانكليزى والفرنسي .

اما العرب فقد تريثوا في بدء الامر في الاشتراك بالحرب منتظرين ما ستولده الحوادث والظروف لانتقاء الوقت المناسب ليهبوا بثورتهم التحريرية الكبرى ...

ثم فاتح الانكليز الحســـــين ، بواسطة السير هنرى مكماهون ، المندوب السامي الانكليزى في القاهرة ، واسفرت المفاوضات عن وعد الانكليز للعرب بالوحدة والاستقلال من جبال طوروس شمالا الى المحيط الهندى جنوبا - عدا منطقة النفوذ الفرنسي على الساحل السورى - مقابل قيام العرب بالثورة على الاتراك ..

على ان وحدة البلاد العربية واستقلالها لم يتحققا بعد الحرب العالمية الاولى ، فقد اعترفـت الدول الظافرة باستقلال الحجاز فقط ، بينما فرضت نظام الانتداب على سوريا والعراق ولبنان وفلسـطين وشرق الاردن موزعة بين انكلترة وفرانسه وفق اتفاقية سايكس - بيكو ، فضلا عن وعد اليهود بانشـــاء وطن قومي لهم في الاراضي المقدسة بموجب تصريح او وعد بلفور ...

ولقد ناضل العرب للتخلص من الانتداب بثورات متتالية لم تهدأ طوال المدة التي انقضت بـين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، ولم يحصل من البلاد العربية على استقلاله التام ، بخلاف الحجاز ، الا العراق الذى عقد معاهدة عام ١٩٣٢ مع انكلتره ومصر التي عقدت معاهدة ١٩٣٦ . اما ســـوريا ولبنان فقد عقدتا معاهدتي سنة ١٩٣٦ مع فرانسه بقصد الغاء الانتداب ولكنهما لم تبرما من قبـــل مجلس الشيوخ الفرنسي وبقيت فلسطين وشرقي الاردن تحت الانتداب البريطاني حين اعلنت الحـــــرب العالمية الثانية .

وانشطر خلال الحرب العالمية الثانية مفكرو العرب وساستهم الى مدرستين فكريتين تجاه الحرب ، فالفريق الاول كان متأثرا بسياسة فيصل الاول واعتقد بضرورة التعاون مع الحلفاء توصلا الى الهدف القومـي الاعلى وهو وحدة واستقلال البلاد العربية . واما الفريق الثاني ، وهو يبغي الوصول الى نفس الهدف ، فقد رأى مقاومة الحلفاء وضرورة انهزامهم بمصادقة دول المحور . فلما وجدت بريطانيا ابتعاد قسم كبير من الاعوان عنها - نظرا لتاخر تحقيق وحدة البلاد العربية واستقلالها - خطت خطوات مهمة الى الامام ووعدت بتعضيد سياسة الوحدة العربية في ايار عام ٩٤١ وبذلك قوت مركز الفريق الاول من مفكرى العـــرب وساستهم .

ان وعد بريطانيا بمضد سياسة الوحدة العربية جاء على لسان وزير خارجيتهـــا في خطاب القاه في ٢٩ ايار ١٩٤١ منوها بموقف انكلترة الودى من مشروع الوحدة العربية ثم اعاد تأييده في خطاب آخر القاه في شباط ١٩٤٣ . وقد خطا مشروع الوحدة العربية منذ ذلك الحين خطوات واسعة وبدأت الصحف السورية والمصرية والعراقية تقترح عقد مؤتمر عام للمداولة في كيفية اخراج فكرة الوحدة العربية الى حيز العمل .

وفي ٢٥ ايلول ١٩٤٤ اجتمع مندوبو البلاد العربية في الاسكندرية وعقدوا اجتماعات تمهيدية بشكل " لجنة تحضيرية " للمداولة في الامور التي تم الاتفاق عليها في مشاورات الوحدة العربية . واثيرت في اثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية معضلات الوحدة العربية المهمة :

اولا : هل تكون الوحدة على اساس وحدة تامة او اتحاد
ثانيا : قضية فلسطين .
ثالثا : مشروع سوريا الكبرى

اما معضلة الوحدة او الاتحاد فقد دارت حولها مناقشة خطيرة فطلبت بعض الدول العربية انشاء وحدة تامة لها حكومة مركزية واحدة بينما تمسكت الدول العربية الاخرى باستقلالها وسيادتها واظهرت استعدادها في ان تعاون بعضها بعضا فقط ، وقد كانت سوريا الدولة الوحيدة التي اعلنت استعدادها للدخول في وحدة عربية مركزية تامة فقد اعلن رئيس وزرائها قائـــلا : " ان البلاد السورية تأبى ان يرتفع في سمائها لواء يعلو على لوائها الا لواء واحدا وهو لواء الوحدة العربية " .

على ان اكثرية ممثلي البلاد العربية ارتأوا ، في الظروف الحالية ، تأليف جامعـــة للدول العربية بدل وحدة عربية تامة .

ثم اثيرت قضية فلسطين في " اللجنة التحضيرية " التي حضرها ممثل عن الاحزاب العربية في فلسطين وشرح معضلاتها امام مندوبي البلاد العربية واظهر خطورة الوضع من جراء استمرار الهجرة اليهودية وبيع الاراضي للصهيونيين .

وفي ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ وقع ممثلو الدول العربية - ماعدا ممثلي المملكة العربيـــة السعودية واليمن اللذين وقعا بعدئذ بعد استشارة عاهليهما في الامر - على " بروتوكول الجامعة العربية " - وقد سمي ببروتوكول الاسكندرية - ومما يضبط ان التوقيع على بروتوكول الاسكندرية تم في نفس اليوم الذى وقعت فيه الدول الكبرى على مقترحات " دمبرتون اوكس " لتأليف " منظمـــة الامم المتحدة " على ان الدول العربية خطت بعد ذلك خطوات سريعة في وضع اسس جامعتها فتم التوقيع على " ميثاق الجامعة العربية " في ٢٢ اذار ١٩٤٥ كي يتيسر لها ان تساهم في مؤتمر " سان فرانسيسكو " الذى افتتح في ٢٥ نيسان ١٩٤٥ ، كمجموعة واحدة من الدول العربية لوضع اسس منظمة عالمية للامم المتحدة .

فالجامعة العربية اذن برزت الى الوجود كمنظمة اقليمية جنبا الى جنب مع مقترحات " دمبرتون اوكس " واسهمت بصورة عملية في وضع اسس " منظمة الامم المتحدة " .

وعقدت بعض اللجان اجتماعات متوالية بين ايلول ١٩٤٤ واذار ١٩٤٥ لوضع اتفاقات يستند اليها الميثاق . على ان اللجنة السياسية هي التي اعدت مشروع الميثاق الذى عرض على ممثلي الدول العربية للمصادقة عليه . ثم اجتمعت اللجنة التحضيرية المؤلفة من ممثلي الدول العربية في اذار ١٩٤٥ واقرت مشروع الميثاق . وفي ٢٢ اذار ١٩٤٥ عقدت الوفود العربية التي اجتمعت في اللجنة التحضيرية اجتماعا عاما بشكل مؤتمر عربي ووقعت على ميثاق للجامعة العربية الذى اصبح بحق دستور تلك الجامعة .

ينص الميثاق على تأليف " جامعة للدول العربية " من الدول العربية المستقلة الموقعة على الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنضم الى الجامعه اذا قدمت طلبا بذلك ووافق مجلس الجامعة عليه . وللجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة فيها . ولكل دولةصوت واحد مهما يكن عدد ممثليها وللجامعة امانة عامة دائمة تتألف من امين عام وامناء مساعدين وعدد من الموظفين الذين يقومون بالاعمال المتعلقة بالامانة .

ولقد كانت الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية هي التي الفت مجموعة الدول العربية وهي مصر وسوريا والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية واليمن . فاذا ما تم استقلال دول عربية اخرى حق لها الانضمام الى عضوية الجامعة : كما قبلت اخيرا المملكة المتحدة الليبيه في جامعةالدول العربية بعد ان حصلت على استقلالها . ولا غرو فان بعض اعضاء الجامعة دول عربية مستقلة من الناحية القانونية وبعضها لم يتم بعد حصولها على الاستقلال الكامل بالاعتراف الدولي . أما فلسطين فلم تصبح عضوا في الجامعة نظرا لبقائها تحت الانتداب الا ان الميثاق اجاز في ملحق خاص بها ان تتولى الجامعة امر اختيار مندوب عربي عن فلسطين .

اما غرض الجامعة فهو توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. ويتضح من ذلك ان الجامعة العربية مع انها مؤلفة من الدول العربية المستقلة - تسمح لنفسها بالنظر في شؤون البلاد العربية كافة سواء اكانت مستقلة ام غير مستقلة .

ولا يجوز لدول الجامعة الالتجاء الى وسائل العنف في حل المنازعات بينها . فاذا نشب خلاف بينها لا يتعلق باستقلال الدوله او سيادتها او سلامة اراضيها ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما . ويتوسط المجلس في الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين اية دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها للتوفيق بينهما . واذا وقع اعتداء من دولة على دولة من اعضاء الجامعة او خشي وقوعه فللدولة المعتدى عليها اوالمهددة بالاعتداء ان تقرر دعوة المجلس فورا ويقرر المجلس التدابير اللازمة لرفع هذا الاعتداء. ويصدر القرار بالاجماع ، فاذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة لا يدخل في حساب الاجماع راى الدولة المعتدية .

يتضح مما بسطناه ان مشكلة العقوبات لم تعالج بصورة ناجحة بل تركت - كما كانت الحال في عصبة جنيف - لبيت فيها مجلس الجامعة . ولا غرو فان هذا نقص بارز حاول " مشروع الضمان الجماعي العربي " المقترح عقده بين دول الجامعة العربية ، تلافيه في قيام الدول العربية جمعاء لرد الاعتداء الواقع على احدى دول الجامعة العربية من قبل اية دولة اخرى ...

اما حق الانسحاب من الجامعة فقد ترك بكل حرية لاعضائها خلال سنة من اعلام مجلس الجامعة بالامر .

ولنتساءل الآن هل الجامعة العربية دولة عليا - دولة فوق الدول - Super-State ام اتحاد Federation ام اتحاد دول Confederation

اما الدولة العليا فيشترط ان تسيطر هيئتها المركزية سيطرة تامة على الدول التي انضوت تحت لوائها ، اى ان يكون هناك سيادة عليا ، وفي وسع الدولة العليا ان تشرع وتصدر اوامر الى بقية الاقطار الخاضعة لها . بينما نجد ميثاق الجامعة قد منع ذلك ونص على احتفاظ كل دولة باستقلالها وشخصيتها المعنوية . وهي في الوقت نفسه ليست اتحاد لان مجلس الجامعة لا يعتبر حكومة اتحادية وليس له حق المفاوضة بالشؤون الخارجية باسم اية دولة من الدول العربية الا مشتركة كلها في الامور التي يتم الاتفاق عليها . وقد احتفظت كل دولة من دول الجامعة باستقلالها الداخلي والخارجي معا ، كما ان المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية نصت على وجوب احترام كل دولة النظام القائم في الدول الاخرى .

ويتبين من ذلك ان جامعة الدول العربية هي اذن ضرب من اتحاد الـــدول Confederation او الدول المتحالفة الذى يسمح بالمحافظة على استقلال الدول المؤلفة منه ، مع الاحتفاظ بنظمها الداخلية جمهورية كانت املكية ، ويقتصر التعاون في الشؤون العامة التي ينص عليها ميثاق التحالف • ويمكننا مقارنة الجامعة العربية هذه بالاتحاد الجرماني الذى تألف عام ١٨١٥ بموجب مقررات " فيينا " من الدويلات الجرمانية المتعددة ، وكان يجتمع ممثلوه بصورة ممثلين دبلوماسيين في " الديـــت " " Diet " اى المجلس في مدينة " فرنكفورت " وهكذا يجتمع ممثلو العرب في القاهرة ، وقد احتفظـــت الدويلات الجرمانية باستقلالها هذا حتى قامت بروسيا بتحويل اتحاد الدول هذا الى اتحـــاد Federation حقيقي سنة ١٨٦٧ •

ويسمح ميثاق جامعة الدول العربية لاعضائها ان تنشئ فيما بينهـا صلات او روابـــط اوثق مما جاء في الميثاق ، ولذلك ففي وسع بعض اعضاء الجامعة ان يؤلف " اتحـــاد " Federation ضمن الجامعة بوضعها الحالي [1] ففي الامكان اذن ان تخطـــو جامعة الدول العربية خطوة اخرى اكثر وثوقا نحو الوحدة العربية التامة • ويسمح ميثـــاق جامعة الدول العربية ايضا ان يعقد بعض اعضائها محالفات مع دولة ليست من اعضاء الجامعة العربية على شرط ان لا تنافي ، او تضر بمصالح الدول الاخرى من اعضـاء الجامعـــة العربية •

* * *

---

(١) المادة التاسعة في ميثاق جامعة الدول العربية •

جامعة الدول العربيـــــــة

و

منظمـة الأمم المتحــــــدة

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

بعد ان تم تأليف الجامعة العربية بقي امام اعضائها الحصول على اعتراف الدول ولا سيما من قبل منظمة الامم المتحدة ، بكيان الجامعة كمنظمة مستقلة او كترتيب اقليمي ضمن منظمة الامم المتحدة . ولقد نصت مقترحات " دمبرتون اوكس " على تأليف ترتيبات اقليمية لحسم المنازعات الخاصة باقليم جغرافي معين ، ولحفظ السلم والامن ضمن ذلك الاقليم . وتنص المادة الثالثة من ميثاق الجامعة العربية على التعاون مع الهيئات الدولية التي قد تنشأ في المستقبل لكفالة الامن والسلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية " وقد استبان ان انكلترة والولايات المتحدة الاميركية قد ايدت مشروع الجامعة كترتيب اقليمي حين اجتمع الرئيس روزفلت والمستر تشرتشل برؤساء بعض الدول العربية في شباط ١٩٤٥ واعلن على اثر ذلك كل من سوريا ومصر ولبنان والمملكة العربية السعودية الحرب على دول المحور ، اما العراق فقد سبق ان اعلن الحرب منذ عام ١٩٤٣ . وفي اذار ١٩٤٥ وجهت الولايات المتحدة الاميركية دعوة الى الامم المتحدة بما فيها الدول العربية لحضور مؤتمر " سان فرانسيسكو " للنظر في مقترحات " دمبرتون اوكس" ووضع ميثاق منظمة الامم المتحدة . وقد مثلت خمس دول من الدول العربية في ذلك المؤتمر واشتركت في مذاكراته ولجانه المختلفة . كما تعاونت وفود الدول العربية في المؤتمر ووقفت كجبهة واحدة تمثل اقليما جغرافيا واحدا وتركت انطباعا حسنا لدى بقية وفود الامم المتحدة . وعند مناقشة قضية الترتيبات الاقليمية في منظمة الامم المتحدة ، وهي تتعلق مباشرة بجامعة الدول العربية ، اتفقت مصلحة الدول العربية مع جمهوريات اميركا اللاتينية التي دافعت بقوة عن مشاريع التكتلات والترتيبات الاقليمية ، تلك الترتيبات التي تقضي بفض جميع المنازعات الخاصة على ان تعلم منظمة الامم المتحدة بذلك .

ان جامعة الدول العربية لم تنل بعد الاعتراف الرسمي بها من قبل منظمة الامم المتحدة كترتيب اقليمي . والواقع ان مسألة الاعتراف هي قضية زمنية خاصة وان خمس دول من دول الجامعة هي اعضاء في منظمة الامم المتحدة وفي وسعها ان تقف ككتلة اقليمية واحدة في هذه المنظمة.

واننا لنأمل ان يعيد مجلس الجامعة العربية النظر في ميثاقه حتى يوفق بينه وبين ميثاق منظمة الامم المتحدة ثم يطلب رسميا الاعتراف بالجامعة العربية كترتيب اقليمي خاص بالعالم العربي .

- انتهى -

خ/ع - م/ب

xxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxxx